الصورة التركية في العالم العربي

المحررين

أ.م. گوكخان بوزباش

ÇİZGİ e-Kitap

الصورة التركية في العالم العربيالمحرر

المحررين
أ.م. گوكخان بوزباش

رقم الكتاب المعياري الدولي (ISBN)
978-605-196-926-8

تاريخ النشر
ديسمبر 2022

المدققين
كرم اوزسولو

التصميم
رمضان أرلي

الطباعة والغلاف

تعود جميع حقوق النشر إلى©
ÇİZGİ KİTABEVİ

قائمة المحتويات

أحمد صالح المصري

صورة الأتراك العثمانيين المُبكرة في الذاكرة التاريخية اليمنية 5

أمينة مولوة

صورة السلطان عبد الحميد الثاني في الكتابات العربية "محمد فريد بك المحامي

"و" نجيب عازوري " نموذجا. 28

أحمد شريف بسام

صورة تركيا في وسائل الإعلام العربية صحيفة العرب والعربي الجديد أنموذجا 52

عماد عبدالعزيز يوسف | أمين غانم محمد الحفو

العثمانيين لدى الجمعيات القومية العربية في العهد الدستوري 1908–1914 79

فاطمة الزهراء رحماني

ملاحظات عامة حول نظرة الدراسات التاريخية المغاربية للعثمانيين والعهد العثماني 104

نور الدين فلاك | إسماعيل زروقة

العثمانية الجديدة وإعادة بناء التقارب التركي العربي 127

حفيظة بن دحمان

غرباء لا مستعمرون! صورة العثمانيين لدى المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد ال 171

هبة زكريا

الخطاب الإعلامي بالمواقع الإلكترونية المصرية للشؤون التركية (موقع اليوم السابع نموذجا 200

هند فخري سعيد

صورة الدولة العثمانية في البلاد العربية (اليمن أنموذج مختلف) 225

المحجوب قدار
صورة الأتراك في مرآة رحالة الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط ق 6هـ– 8هـ/ 12م–14م 251

ليلى فرشة| نادية قايم
عنوان البحث: من قيامة أرطغرل إلى عاصمة عبد الحميد:
إدارة الدراما التركية لصورة الدولة العثمانية "دراسة تحليلية" 270

مريم بن لقدر
صورة تركيا والرئيس أردوغان وترجمتها في الإعلام العربي الإلكتروني وأثرها في توجيه الرأي العام العربي 308

علي بوكريطة | ياسين صدوقي
الأطر الخبرية للشأن التركي في البرامج الحوارية على قناتي الجزيرة والعربية دراسة تحليلة مقارنة..... 336

سهام بومنير | فريدة قاسي
الرؤية التاريخية الجزائرية للدولة العثمانية وتأثيرها على العلاقات الجزائرية التركية المعاصرة 357

كاملي زهيرة
الانطباع العربي عن الدولة العثمانية..... 379

عبد الجليل العباس
وكالة "تيكا" التركية ومدى إسهامها في رسم صورة تركيا والأتراك في الدول العربية –الجزائر أنموذجا– 404

بيسان مصطفى موسى
مكانة الأتراك عند الدول العربية بين الايجابية و السلبية 426

العثمانية الجديدة وإعادة بناء التقارب التركي العربي

الدكتور نور الدين فلاك
الدكتور إسماعيل زروقة

مقدمة

لم تعرف العلاقات التركية ـ العربية منذ مرحلة الهيمنة التركية على الوطن العربي من وراء الدولة العباسية مرورا بالسيطرة العثمانية إلى غاية 1918 مسارا ثابتا، غير أن الفترة التي أعقبت هذا التاريخ شهدت تحولا جذريا مقارنة بالمراحل السابقة. حيث لم تعد العلاقة بين قوميتين مسلمتين في إطار دولة ـ الأمة الدينية ـ إنما اتبع الطرفان العربي والتركي اتجاهين متباينين، يسودهما التوتر خاصة بعد أن اعتبر الأتراك أن خيانة العرب كانت سببا لهزيمتهم في الحرب العالمية الأولى أمام الحلفاء بتحالفهم مع بريطانيا ضد الإمبراطورية العثمانية، وإيعاز العرب سبب تخلفهم إلى السيطرة العثمانية على الوطن العربي لأكثر من أربعة قرون .

دراسة العلاقات التركية العربية في هذه المرحلة تكتسي أهمية كبيرة نظرا للتغيرات البنيوية التي تشهدها المنطقة على الصعيد الداخلي والتي من شأنها أن تلقي بظلالها على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة في ظل الارتباط والتفاعل التاريخي، الجغرافي، الاقتصادي والسياسي بين العرب والأتراك، ما جعل كلا الطرفين يؤثر ويتأثر بالطرف الآخر، بل ويتعداه ليشمل التفاعلات والتأثيرات التي تحدث على مستوى النظام الدولي.

من ناحية أخرى فإن تبلور دور إقليمي تركي في المنطقة العربية الذي يشهد تعاظما مستمرا جعل الموقف العربي منه يحضا بأهمية تحليلية استثنائية لاعتبارات مختلفة، من بينها أن العرب يشكلون الجزء الأكبر للعمق الاستراتيجي التركي جغرافيا، بشريا، ثقافيا وتاريخيا ما يمكنهم من التأثير في الدور التركي في المنطقة سواء بتسهيل عملية عودتها إلى التوازنات الإقليمية أو عرقلتها .

الإشكالية المطروحة هنا تتعلق مدى نجاح تلك الاستراتيجية الجديدة التي اعتمدتها العثمانية الجديدة بقيادة حزب العدالة والتنمية في إحداث وإعادة بناء ذلك التقارب التركي العربي ؟.

الفرضية : انطلقنا في دراسة لتلك الاشكالية من الفرضية الرئيسة التالية وهي أن هاجس فقدان تركيا لأهميتها الاستراتيجية وحتى التاريخية في المنطقة العربية التي تؤهلها للعب أدوار متميزة وفاعلة في

هذه المنطقة أدى بصانعي القرار التركي الجدد إلى مراجعة تلك الادوار والاستراتيجيات القديمة في سياستها الخارجية الجديدة عبر الانفتاح وبناء تقارب تركي عربي.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي: حيث نسعى من خلاله الى جمع المعلومات و محاولة تشخيصها و تحليلها و تفسيرها ، وصف و تحليل الوضع الراهن للعلاقات العربية التركية، فتحليل الظواهر السياسية ذات العلاقة بموضوع الدراسة يمكننا من معرفة الأسباب التي أدت إلى التوجه التركي إلى الدول العربية بعد مرحلة الفتور التي عرفتها العلاقات البينية.

كما استعنا بالمنهج التاريخي: الذي يعد من أكثر المناهج استعمالا في دراسة العلاقات الدولية ، و هو المنهج الذي يهتم بالبحث و الكشف عن الحقائق التاريخية من خلال تحليل و تركيب الأحداث و الوقائع الماضية المسجلة في الوثائق و الأدلة التاريخية و إعطاء تفسير لها ، حيث أنه لا يمكن دراسة العلاقات بين دولتين أو مجموعة من الدول دون الوقوف عند المحطات التاريخية في تاريخ العلاقات بينها ، و من ثمة فهم الوقائع الحالية و كذا إمكانية فهم و استشراف المستقبل

لمعالجة هذه الإشكالية نتناول الدراسة من خلال المحاور التالية :

المحور الأول : **نظرة العرب إلى تركيا دراسة في العلاقات البينية المتغيرة.**

المحور الثاني : **جاذبية السياسة الخارجية التركية الجديدة و التحول نحو العمق الاستراتيجي العربي.**

المحور الثالث : **العالم العربي و تركيا من منظور حزب العدالة و التنمية الحاكم.**

المحور الأول : نظرة العرب إلى تركيا دراسة في العلاقات البينية المتغيرة

عرفت العلاقات العربية التركية في بداية الألفية الثانية مسارا غير المسار القديم الذي نتج عن إلغاء الخلافة العثمانية و إنشاء الجمهورية التركية بعد الحرب العالمية الأولى ، و الذي كان من أهم نتائجه إحداث قطيعة بين القوميتين العربية و التركية وصلت إلى حد بغض كل طرف للآخر ، و تبادل الاتهامات بينهما ، كما دفعت بكل طرف إلى الانحياز لأحد المعسكرين أثناء الحرب الباردة ، حيث انضمت تركيا للمعسكر الغربي استكمالا لمشروعها التغريبي العلماني ، في حين توجهت معظم الدول العربية إلى أحضان المعسكر الشرقي ما أدى إلى زيادة اتساع الهوى بينهما . و سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى مختلف المراحل التي مرت بها العلاقات بين الطرفين إلى غاية فترة حكم حزب

العدالة و التنمية الذي اعتمد على سياسية خارجية جديدة أولت أهمية كبيرة للمنطقة العربية ، و جعلت من تركيا تقف على مسافة واحدة بين مختلف اللاعبين الإقليميين و الدوليين .

أولا : صورة العلاقات العربية ـ التركية قبل 2002.

ساهمت عدة تطورات تتعلق أساسا بتركيا في تحسين صورة هذه الاخيرة في المنطقة العربية خاصة بعد وصول حزب العدالة و التنمية ذو المرجعية الإسلامية إلى الحكم في تركيا سنة 2002 هذه دلالة حقيقة مفادها أنه لا يمكن تجاهل حقيقة أن التيار الإسلامي من أكثر القوى السياسية و الاجتماعية المؤثرة في تركيا ،وأن تغيير هوية تركيا الإسلامية ليس من اليسير تحقيقه ،وهذا ما سعى مصطفى كمال أتاتورك و الحكومات العلمانية المتتالية إلى تجسيده منذ نشأة الجمهورية من خلال طمس الهوية الإسلامية التركية ، و الابتعاد عن العالم العربي و التركيز على التوجه الغربي لتركيا و تقليد نظمهم و قوانينهم ، ليبصم بذالك عن نقطة تحول جذرية في العلاقات مع الدول العربية والاسلامية على حد سواء،و التي دامت لقرون طويلة تعود بدايتها لفترة اعتناق القبائل التركية للدين الإسلامي أين تحول الأتراك من خلالها إلى حماة الإسلام و المسلمين في الدولة العباسية (رضوان، 2006، صفحة 8) ، بل و تذهب بعض الدراسات التاريخية إلى أبعد من ذلك كما يروي الطبري في تاريخه أن أول إتصال للعرب بالأتراك كان عام 54 للهجرة ،عندما عبر عبد الله بن زياد والي خرسان زمن معاوية بن أبي صفيان نهر جيحون و استولى على بخارى و رامدين و بيكند من بلاد الترك فيما وراء النهر ، و اختياره لفئة من مقاتلي الأتراك و أرسلهم الى الشرق. و خلال عشرة عقود كاملة امتزج الدم العربي بالدم التركي دفاعا عن راية الإسلام و المسلمين بداية من شمال إفريقيا الى غاية سواحل البحر الأحمر أين وقف العرب و الأتراك في صف واحد في وجه الحملات البرتغالية و الإسبانية لإحتلال البلاد العربية (رضوان، 2006)، و بلغ التعاون التركي – العربي ذروته في عهد الدولة العثمانية التي استمرت إلى غاية بداية القرن العشرين .

على الرغم من التضارب في وجهات النظر حول طبيعة العلاقة بين الدول العربية و الدولة العثمانية بين التعاون و الاستعمار، إلا أن المؤكد هنا هو الدور الكبير الذي لعبته الدولة العثمانية في الوقوف أمام الزحف البرتغالي و الإسباني على الوطن العربي ، خاصة و أنه جاء في فترة تراجع و سقوط الدولة العباسية في المشرق سنة 1258 على يد المغول و سقوط دولة الموحدين في المغرب سنة 1261 .وعلى الرغم من أن التاريخ يثبت المدة الطويلة التي عاشها العرب إلى جانب الأتراك إلا أن العلاقات بين الطرفين لم تتبع دائما مسارا ثابتا ،غير أن التاريخ الذي أعقبة سقوط الخلافة العثمانية و

إعلان قيام الجمهورية التركية سنة 1923 اختلف جذريا على كل ما سبقه ، حيث لم تعد العلاقات بين قوميتين مسلمتين في إطار دولة الأمة الدينية ، بل اتخذت خيارات متباينة في كل الاتجاهات و هذا ما عبر عنه التوجه الأتاتوركي بعد قيام الجمهورية (العيطة، 2012، صفحة 371).

يمكن تقسيم المرحلة التي تتوسط انهيار الدولة العثمانية و وصول حزب العدالة و التنمية للحكم عبر مرحلتين محددتين ، مثلت الأولى قطيعة مع الموروث الإسلامي و العثماني و التي دامت بين عامي 1923-1948 ، في حين تميزت الثانية بالتطلع التركي نحو القوى الغربية و التقارب معها ثم الالتحاق بمعسكراتها (نوفل، تركيا في العالم العربي : الاطار المفاهيمي لاعادة توجيه السياسة التركية، 2012، صفحة 31)، و إن كانت قد تخللتها بعض المراحل التي عرفت فيها تقاربا مع الدول العربية ، و تمتد هذه المرحلة بين 1948-1991.

ثانيا : العلاقات العربية التركية في المرحلة الأولى 1923-1948.

التزم مصطفى كمال أتاتورك منذ نشأة الجمهورية التركية بتطبيق مشروع تحديثي اتخذ من الغرب و الولايات المتحدة الأمريكية أساسا لتحقيقه ، باعتبار الغرب وحده يمثل الحضارة و التقدم ، و في المقابل لابد للجمهورية أن تبقى بعيدا و في منأى عن جوارها الجنوبي الشرقي الذي اعتبره عقبة في طريق تحقيق هذا المشروع ، ما دام أن هذا الجوار الجغرافي عبارة عن مشكلات و أزمات دائمة . و على هذا الأساس بدأ خطواته الأولى من خلال مجموعة من الإجراءات التي قام بتطبيقها بطريقة تدريجية نظرا للصعوبات التي وجدها سلفه في طريقهم نحو التغريب و العلمنة ، أين اصطدموا في كل مرة بالثورات و العناصر الرجعية التي تحركها المصالح القديمة ما جعلهم يتهمون دوما بالمروق عن الدين ، مثلما حدث مع السلطان محمود الثاني الذي شهد عمليات تمرد واسعة ضد حكمه بعد أن اتهم بالانحراف عن الدين كونه قضى على الإنكشارية ، و عاقب حماتهم شيوخ البكتاشية ما أدى لتذمر الناس من إجراءاته التقدمية ضد كل البنى الرجعية.

ونتيجة لهده الصعوبات التي لقيها سلفه في التحديث و العلمنة داخل الدولة العثمانية نظرا للتمسك الكبير بالدين الإسلامي كأساس للدولة سواء في المدن العربية أو في تركيا ، جعل من مصطفى كمال يتبع خطوات تدريجية في هذا الاتجاه بداية من التفريق بين السلطتين الدينية و السياسية التي كانت منوطة للخليفة ، حيث نزع عنه السلطة السياسية و أبقاه خليفة ليلغي الخلافة بعد ذلك في 3 مارس 1924 بعدما فقدت هذه الأخيرة أهميتها ، و كانت هذه أولى الخطوات

للانفصال الفعلي بين الأتراك و العرب ، و التي أكد عليها خلال خطابه في المجلس الوطني الكبير أين قال : أليس من أجل الخلافة و الإسلام ... قاتل القرويون الأتراك و ماتوا طيلة خمسة قرون ، لقد آن الأوان أن تنظر تركيا لمصالحها القومية .

في مقابل ذلك و خلال مغامرته هذه لاستبدال الفكرة الإسلامية بالفكرة العلمانية الغربية ، و لكبت المشاعر الشعبية التي بقيت دائما متعلقة بالإسلام ، طالب بالإبقاء في دستور 1924 على المادة التي تنص على أن الدين في دولة تركيا هو الإسلام (مكي، 2006، صفحة 7)، مع شرط عدم مراقبة أحد على دينه ،و هكذا الى غاية دستور 1937 الذي نص على أن تركيا دولة علمانية ، و بهذا تم إزالة المادة التي تنص على أن الإسلام في تركيا هو دين الدولة . و قد شكل إلغاء الخلافة صدمة كبيرة و ردود أفعال مناهضة في الأقطار العربية و الإسلامية ، خاصة و أن الخلافة عاشت مع المسلمين أكثر من ألف سنة ، و التي كانت بمثابة نظام يجمع شملهم و دليل استمرار تاريخهم و مجدهم في الوقوف أمام الغزاة الأوروبيون.

بعد أن نجح في تحقيق المهمة الأولى في إطار بناء مشروعه العلماني التغريبي و الابتعاد عن العالم العربي و الإسلامي ، جاء الدور على التغيير الداخلي الذي مس المجتمع التركي ، و الذي لم يكن إلغاء الخلافة وحده قادرا على إحداث تأثير بعيد المدى ، و الذي مازالت تبعاته ظاهرة في المجتمع التركي إلى يومنا هذا ، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات التي مست الحياة الثقافية و القانونية لقيادة حياة اجتماعية و اقتصادية جديدة (كرامر، 2001، صفحة 20)، و يقول أتاتورك في هذا الشأن : الحضارة التي يجب أن ينشئها الجيل التركي الجديد هي حضارة أوروبا مضمونا و شكلا ، لأن هناك حضارة واحدة هي الحضارة الأوروبية ، الحضارة القائدة و الحضارة الموصلة إلى القوة و السيطرة على الطبيعة ، و خلق الإنسان السيد و الأمة السيدة و أن جميع أمم العالم مضطرة للأخذ بالحضارة الأوروبية لكي تؤمن لنفسها الحياة و الاعتبار (نورالدين، تركيا الجمهورية الحائرة، 1998، صفحة 26) .

و من بين الإجراءات التي قام بها أتاتورك و أهمها في عهده القصير نسبيا 1923-1938 ما يلي:

- إلغاء وزارة الشريعة و الأوقاف و استبدالها بوزارة المعارف سنة 1924.
- إغلاق التكايا و الزوايا و الطرق الصوفية في حزيران 1925 ، حيث كان يرى في هذه الطرق مظاهر للأمم البدائية.
- تأسيس هيئتان مدنيتان لتصريف الشؤون الدينية هما لجنة الشؤون الدينية و لجنة المؤسسات الدينية ، إضافة الى تحديد عدد المساجد في تركيا و الذي تمخض عنه تقليص عدد الواعظين إلى ثلاث مئة واعظ ، و الذين أمرهم بالحديث في خطب الجمعة عن المسائل الزراعية ، كما قام بتحويل مسجد

أياصوفيا إلى متحف سنة 1933 ، و تحويل مسجد محمد الفاتح إلى مستودع ، بالإضافة إلى إلغاء المحاكم الدينية و ذلك بموجب قانون 464 .

- إلغاء القوانين الإسلامية حيث قام بإلغاء الشريعة الإسلامية و جعل كمانها القانون المدني المقتبس من القانون المدني السويسري 1926 ، و بموجب قانون رقم 765 حل محل المجلة العثمانية قانون العقوبات الإيطالي و القانون التجاري الألماني (النعيمي، تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني، 2011، الصفحات 80-83).
- حظر ارتداء الأزياء التي تعكس المظاهر الإسلامية من الطربوش و الحجاب ، و استبدالها بالقبعة و البنطلون و غير ذالك من مظاهر اللباس الغربية ، كما قام باستبدال الحروف العربية بالحروف اللاتينية و التي تتعدى نتائجها الشكل لتمس الثقافة و المرجعية الفكرية.
- ألغى تعدد الزوجات و فرض الزواج المدني ، و بدل نظام الميراث و اشتركت النساء في شغل الوظائف العامة ، بالإضافة إلى إصدار مجموعة من القوانين التي منحت بموجبها المرأة حق التصويت و المساواة مع الرجل في مسالة الزواج و الملكية – ملكية الأراضي و المساواة أمام المحاكم ....الخ.

على إثر قرارات أتاتورك التي صدرت في شأن المرأة علق كاتب غربي على هذا الوضع الجديد للمرأة قائلا : أن المرأة التي كانت تظهر من خلال عباءتها السوداء لم يبقى لها وجود في تركيا الحديثة ، إن البيئة الشرقية اختفت تماما ... إن المرأة التركية التي نجت من أحكام القرآن الثيوقراطية ، تعيش الآن كأخواتها الغربيات و تتزوج و تلبس ، بل هي مثلهن تماما في كل شيء كما أنها تعمل و ترقص (النعيمي، 2011، صفحة 88).

إن هذه الإجراءات و التي كانت موجهة كلها ضد كل ما له علاقة بالإسلام و ذلك لتحقيق الطبيعة العلمانية للنظام السياسي التركي ، و التي كانت حسب تفكيره ان العلمنة هي استئصال الدين من المجتمع ، و أن هذه الإنجازات التي حققها في فترة حكمه القصيرة كافية لتحقيق عصر التنوير في تركيا ، غير أذ عصر التنوير في أوروبا . صراع الدولة ضد الكنيسة – جاء لتحقيق أبعاد أخرى تتمثل في الحريات و المبادرات الفردية ، و حرية المبادرات الاقتصادية ، و هذا ما غاب في تركيا الجمهورية في عصر أتاتورك و خلفه إينونو حيث كانت مرحلة دكتاتورية الحزب الواحد حزب الشعب الجمهوري و الاقتصاد الموجه مركزيا الذي تحكمه الدولة و تديره (نورالدين، 1998، صفحة 27)، ما يجعل من نظرة أتاتورك و حلفاؤه نحو الحضارة الغربية الأوروبية تقف عند حدود الإعجاب.

هذه السياسة الجديدة و الإجراءات المتبعة أدت نحو زيادة اتساع الهوة بين الأتراك و العرب خاصة بعدما بدأت تتشكل نظرة جامعة و موحدة تجمع الطرفين من خلال تبني السلطان عبد الحميد الثاني سياسة الجامعة الإسلامية القائمة على العرب و الأتراك تحت لوائه ، الذي حاول لم الشمل من جديد من خلال خطب ود الأسر و القبائل المتنفذة في المجتمعات العربية ، و خاصة في الأقاليم المجاورة أين قلد البعض من أركانها لقب الباشوية و إعطائهم امتيازات ، إضافة إلى جعل نفسه حاميا للمدن المقدسة و السعي نحو الدفاع عن القدس و فلسطين ما أكسبه ولاء المجتمعات العربية ، إضافة إلى اعتنائه الخاص برجال الدين ، ليأتي بعد ذلك الإتحاديون – الإتحاد و الترقي – و الكماليون ليضعوا حدا للوعود السالفة الذكر ، بل أكثر من ذلك تم اقتطاع أراضي عربية و ضمها للجمهورية الجديدة وصولا إلى مشكلة المطالبة بولاية الموصل العراقية . و إن كان نجاح مصطفى كمال أتاتورك في تحرير تركيا و إقامة الجمهورية قد أكسبه إعجاب النخب العربية القومية في ظل وجود معظم الأقطار العربية تحت وطأة الاستعمار أو الانتداب و ما كان يشكله أتاتورك من حوافز معنوية لهذه النخب ، فإن الإسلاميون خالفوا التوجه التركي العلماني الجديد و ظلوا على شدة حملتهم عليه.

زاد من هوة التباين بين الطرفين العربي و التركي الأحداث التي وقعت قبل و أثناء و بعد الحرب العالمية الأولى ، ففي الوقت الذي كانت فيه دول المغرب العربي تحت رحمة الاستعمار الفرنسي الجزائر 1832، تونس 1881 ، المغرب الأقصى 1912 ، مصر تحت الانتداب البريطاني سنة 1882 و التي تم عزلها عن الدولة العثمانية نتيجة الاضطرابات الداخلية التي كانت تعيشها في هذه الفترة ، و ضعفها الخارجي خاصة بعد هزيمة الجيوش العثمانية أمام النمسا و روسيا في 1699،والذي أدى بها لأول مرة إتباع إستراتيجية الدفاع عن أراضيها التي خسرتها بدلا من إستراتيجية التقدم إلى داخل أوروبا (ب، 2014، صفحة 38).

هذا الوهن الذي أصاب الرجل المريض ، إضافة لسياسة الإتحاديين بعد ذلك ، و كذا حملة الاعتقالات التي قام بها الوالي العثماني جمال باشا ضد المثقفين العرب ، و التي جاءت نتيجة لظهور المفكرين القوميين العرب الذين بدأوا يطالبون بالتحرر من السيطرة العثمانية من خلال إنشاء الجمعيات و المنظمات القومية العربية منها الجمعية العلمية السورية ، جمعية بيروت السرية ، جمعية رابطة الوطن العربي ، جمعية الإخاء العربي ...

هذه الثورة التي أدت لوقوف العرب إلى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الأولى بعد الوعود التي تلقها العرب من السير ماكماهون من خلال مراسلاته مع الشريف حسين التي تعرف بمراسلات حسين–ماكماهون ، و الذي كان لانتشار الفكر القومي في الدول العربية و رفض الدولة العثمانية

مطالب العرب بمنحهما الاستقلال الذاتي ، إضافة إلى إتباع جمال باشا – الإتحاديون – سياسة إستبدادية، و إعدامهم للعشرات من القوميين العرب في بيروت، كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى سقوط الدولة العثمانية و إعلان قيام الجمهورية بعد حرب الاستقلال. هذه الأحداث المتراكمة أدت إلى تبلور أفكار عدائية بين الطرفين تتراوح بين نظرة العرب للأتراك على أنهم مستعمرين ، و بين نظرة الأتراك للعرب على أساس الغدر و الخيانة في أعقاب الثورة العربية و وقوفهم إلى جانب بريطانيا و الحلفاء إبان الحرب العالمية الأولى.

إذا كان أتاتورك بخطوته هذه قد أنقذ تركيا من الزوال نتيجة لما تم إقراره في معاهدة سيفر 1920 و ما أصبح عليه الحال بعد معاهدة لوزان 1923 ، إلا أن العرب باختلاف توجهاتهم الفكرية القومية و الإسلامية وقعوا تحت راية الاستعمار.

ثالثا: العلاقات العربية التركية في المرحلة الثانية 1948–1991.

لم تساهم أحداث وفاة مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك ووصول عدنان مندريس إلى السلطة من إيقاف إبحار السفينة التركية باتجاه الشواطئ الغربية أو تحويل مسارها نحو الشرق ، و من ثمة تضييق الهوة بين الطرفين العربي و التركي ، بل زادت الأوضاع الداخلية و الدولية التي خلفتها نهاية الحرب العالمية الثانية ، و أثناء الحرب الباردة من التباعد و التنافر ، بل أكثر من ذلك فقد ترسخت فكرة خيانة العرب للأتراك ،وأن سيطرة الدولة العثمانية على المنطقة العربية هي سبب تخلف هذه الأخيرة.

فالأوضاع الدولية التي أفرزتها الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية ، و صراع القطبين الرأسمالي الأمريكي الغربي و الاشتراكي السوفيتي ، هذا الواقع وضع أمام الدول الوطنية خياران لا ثالث لهما ، فإما أن تتبع سياسة الحياد اتجاه الصراع البارد أو أن تكون إلى جانب أحد القطبين المتصارعين ، و ما يفرض بذلك على الدول الانضمام إلى الأحلاف العسكرية للطرفين لحماية أمنها القومي، و هذا ما ينطبق على الحالة التركية التي كانت قد اختارت طريقها سلفا بالتوجه الغربي . و قد أتاحت الحرب الباردة الفرصة لتركيا لإثبات توجهها و خيارها الحضاري لإقناع الغرب أن تركيا الحديثة غربية و لا علاقة لها بالشرق العربي الإسلامي .

جاءت البداية بالتصويت إلى جانب الاعتراف بقيام دولة إسرائيل في فلسطين التي أعلنت نفسها في 15 أيار 1948 ، و على الرغم من الفارق الضئيل في التصويت إلى جانب قيام هذا الكيان و

الذي كان بفارق صوت واحد بين المؤيدين له و المعارضين له (شاكر، 1996، الصفحات 80-81) ، إلا أن هذا لم يشفع لتركيا التي هي دولة مسلمة، حيث يشكل المسلمون فيها ما نسبته 99 بالمائة من إجمالي سكانها ، و إن دل هذا على شيء فإنه يدل على توجه النخبة الحاكمة في تركيا و لا يعبر على توجه الشعب التركي ، فقد بين هذا الأخير موقفه من أفكار و أفعال حزب الشعب الجمهوري الحاكم من خلال النجاح الذي حققه الحزب الديمقراطي الذي أسسه محمود جلال بيار ليكون جبهة المعارضة على الرغم من نشأته الحديثة (شاكر، 1996، صفحة 79). وعززت تركيا خيارها الغربي بالانضمام إلى الأحلاف العسكرية والاقتصادية الغربية ،إن كان لها ما يبرر ذالك في تلك الحقبة إلا أن الجانب العربي كان ينظر إلى هذا الموقف بعين أخرى.

سعى كل من المعسكرين المتصارعين نحو استقطاب الدول إلى جانبها ، و لما كانت تركيا تحظى بموقع جغرافي استراتيجي، ما من شأنه أن يلعب دورا مهما في الوقوف أمام المد الشيوعي شرقا و غربا ، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استقطابها عندما شرعت في تكوين سلسلة من الأحلاف العسكرية و الاقتصادية لمحاصرة المعسكر الشيوعي بداية بتقديم المساعدات المالية لتركيا و اليونان بطلب من الرئيس الأمريكي ترومان أمام الكونغرس الأمريكي في 16 مارس 1947 ، و ذلك بحكم قربهما من الإتحاد السوفيتي رغم أن استقطاب تركيا إلى المعسكر الغربي في الصراعات الدولية كان قد سبق هذا التاريخ ، عندما ساعده الغرب على ضم لواء الإسكندرونة السوري سنة 1938 حتى لا تنظم تركيا إلى أعداء بريطانيا مثلما حدث في الحرب العالمية الأولى (اكتم، 2011، صفحة 11). و من ناحية أخرى شكل تمدد الكتلة الشيوعية إلى أوروبا الشرقية قلقا لدى تركيا التي أصبحت مطوقة شمالا و شرقا و غربا من دول شيوعية ، ما شكل عاملا أساسيا لتقاطع مصالح الغرب و تركيا تحت أكثر من مظلة أمنية ، اقتصادية و سياسية.

و للإشارة و قبل أن تميل كفة تركيا إلى جانب المعسكر الغربي كانت تتبع سياسة الحياد اتجاه الصراع البارد في عهد عصمة إينونو ، إلا أن هذا السياسة فشلت أمام ظهور مطامع الإتحاد السوفيتي حول المضائق التركية ، و إعلانه عن إلغاء معاهدة الصداقة و الحياد مع تركيا التي عقدتها معها سنة 1925 ، و كذا طلبه بإقامة قواعد عسكرية في المضائق التركية و استرداد قارص و أردهان ، بالإضافة إلى تقديمها لاقتراح لتعديل معاهدة مونترو حول المضائق و استبدالها بمعاهدة جديدة تجعل إدارة المضائق التركية مشتركة بين تركيا و الإتحاد السوفيتي . قوبلت هذه الاقتراحات بالرفض التركي حيث قال إينونو : إننا نعلن صراحة أننا لسنا ملزمين بالتنازل عن الأراضي التركية ، و الحقوق التركية لأحد ، و إننا نريد أن نعيش و نموت شرفاء (محمود، 2012، صفحة 164).

و بذلك انتهت فترة التعايش مع الإتحاد السوفيتي التي كانت سائدة بين الحربين العالميتين باعتبار أن الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى شهدت حروبا على امتداد سنوات و قرون بين تركيا – الدولة العثمانية – و روسيا القيصرية (نورالدين، 1998، صفحة 28). و بذلك تهيأت جميع الظروف أمام الانضمام التركي إلى المعسكر الغربي بداية برغبة النخب الحاكمة في التغريب إلى ظهور الخطر السوفيتي ، ما جعلها تدخل في إستراتيجية طويلة المدى مع الغرب فأصبحت بذلك جزء لا يتجزأ من المنظومة الغربية و امتدادها الإسرائيلي في الشرق الأوسط.

لم تتوان تركيا في قبول المساعدات الغربية بل بالعكس اتخذت إجراءات سريعة لتحقيق ذلك فقبلت برنامج أمريكي للإعارة و التأجير ، مشروع ترومان 1947 دعيت من الدول الغربية للاشتراك في مشروع إنعاش أوروبا الاقتصادي سنة 1948 ، شاركت في حرب كوريا بإرسال قطعة عسكرية سنة 1950 على الرغم من المعارضة الداخلية ، نظرا لخطورة هذه الخطوة التي من شأنها أن تؤدي إلى استفزاز الإتحاد السوفيتي و الدول الشيوعية الأخرى ، تقدمت بطلب رسمي للانضمام إلى الحلف الأطلسي سنة 1950 ، غير أن طلبها قوبل بالرفض في بداية الأمر من طرف النرويج و الدانمارك ، لتسحب بعد ذلك معارضتها و انضمت تركيا رسميا إلى الحلف في شباط 1952 .

ساهم انضمامها إلى الحلف الأطلسي في إعادة بناء قواتها العسكرية بالشكل الذي يناسب متطلبات الحلف من خلال المساعدات التي تلقتها من طرف دول الحلف ، إضافة إلى إقامة قواعد عسكرية في تركيا تحت إشراف الحلف ، و بناء قواعد جوية و قواعد اتصالات على طول البحر الأسود و شرق و غرب تركيا ، و كذا إقامة قاعدة أنجرليك التي تعد أكبر قاعدة عسكرية للحلف في شرق البحر الأبيض المتوسط ، و أعدت أزمير مركز قيادة الأسطول الحربي للحلف في البحر المتوسط (محمود، 2012، الصفحات 165-166).

أكسبتها عضويتها في الحلف الأطلسي شعور بالتفوق السياسي و العسكري على حساب الدول العربية ، باعتبارها الدولة الشرق أوسطية الوحيدة العضو فيه ، و قد تجاوز دورها في المنطقة دور بريطانيا نفسها في محاولات اجتذاب الدول العربية إلى التحالفات الغربية انطلاقا من ميثاق التعاون مع العراق في شباط 1955 الذي تطور لاحقا ليصبح نواة ميثاق بغداد 1955 ، غير أنها لم تنجح فيظم دول عربية أخرى عدا العراق رغم أنها مارست ضغوطات كبيرة على الأردن . و يعود أساس فشل هذا التحالف لرفضه من طرف الدول العربية التي رأت فيه خدمة للمصالح الغربية التي كانت

تسيطر على الدول العربية من خلال الاستعمار أو الانتداب ، ما حكم على الحلف بالفشل بعد نجاح الثورة العراقية 1957 في إسقاط الحكم الملكي و خروجها من الحلف.

ولإتمام مشروعها كان لابد لها من دعم البعد الأمني بالبعد الحضاري و الاقتصادي ، و إن كان البعد الأمني قد أملته الأوضاع الدولية في سياق التهويل بالخطر الشيوعي ، فإن البعد الاقتصادي كانت له مبرراته الأخرى ، بالإضافة إلى كونه فرصة مواتية للالتحاق بالإتحاد الأوروبي أين قدمت في 21 جوان 1959 طلبا لتكون عضوا شريكا في السوق الأوروبية المشتركة التي كانت نواة تأسيسها اتفاقية روما 1957 . و قد لعب التنافس الشديد مع جارتها و عدوتها اليونان دورا حاسما في الإسراع في تقديم طلب الشراكة ، و ذلك بعد مدة قصيرة – شهرين – من تقديم اليونان طلب الشراكة في المجموعة الأوروبية ، و قد وافقت المجموعة الأوروبية على طلب تركيا بعد سنتين من موافقتها لطلب اليونان سنة 1961 و كان ذلك من خلال إتفاق أنقرة 12 سبتمبر1963 (نورالدين، 1998، الصفحات 30-31).

كانت ترى النخبة الحاكمة في تركيا أن صراعها مع اليونان حول قبرص يحتم عليها الانضمام الى كل المنظمات التي توجد فيها اليونان ، حتى لا تستخدم هذه الأخيرة تلك المؤسسات الدولية و الإقليمية ضد تركيا لتحقيق أهدافها في جزيرة قبرص . لم يتحقق لها ذلك نظرا لوقوف الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية ضد السياسات التركية المنتهجة إزاء هذه الأزمة خاصة في فترة الستينات و السبعينات أين طالبت الولايات المتحدة الأمريكية من تركيا إيقاف الاستعدادات العسكرية التي كانت بصدد التحضير لها سنة 1961 ، و قد اتخذت موقف أشد من سابقه في عام 1974 أين أعلن البيت الأبيض عن حظر تزويد تركيا بالأسلحة إذا ما لم تسحب قواتها من قبرص (النعيمي، 2011، صفحة 90) .

مثلت هذه الأزمة تحديا كبيرا للافتراضات التي قامت عليها السياسة الخارجية و الدفاعية التركية ، و دفع بها إلى إعادة النظر في توجهاتها باعتبار أن الولاء المطلق للمعسكر الغربي لم يضمن لها مصلحتها الوطنية ، ما دام الغرب وقف إلى جانب اليونان في الوقت الذي وقفت في الدول العربية إلى جانب تركيا ، ما جعل هذه الأخيرة تنتهج دبلوماسية مرنة في هذه المرحلة ، أين أيدت القرار الدولي رقم 223 الذي طالب القوات الإسرائيلية الانسحاب من الأراضي المحتلة أثناء حرب 1967 ، و أكد حق جميع دول المنطقة بالحياة داخل الحدود الآمنة المعترف بها ، كما أيدت في السبعينات القرارات العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة بما فيها قرار تشرين الثاني معتبرا الصهيونية شكل من أشكال العنصرية، إضافة إلى إبدائها استعدادا لتوسيع صلاتها بالحركة الفلسطينية ، حيث اعترفت

بمنظمة التحرير الفلسطينية في كانون الثاني 1975 باعتبارها الممثل الوحيد للفلسطينيين (روبنس، 1994، الصفحات 34-35)،إضافة إلى انضمامها إلى منظمة المؤتمر الإسلامي سنة 1976.

على العموم يمكن التأكيد على مجموعة من العوامل التي دفعت تركيا إلى تطوير علاقاتها بشكل أوسع مع العالم العربي منها:

- حاجة الاقتصاد التركي إلى رأس المال العربي .
- عزوف السوق الأوروبية المشتركة عن الاهتمام بالتعاون الاقتصادي مع تركيا.
- رغبة تركيا في إمكانية استفادة الأقطار العربية من فائض العمال الأتراك ، خاصة مع المضايقات و العوائق التي تضعها أمامهم الدول الغربية.
- الشعور المتزايد لدى الرأي العام التركي و المنظمات و الأحزاب السياسية ان التوجه التركي الى التعاون مع جيرانها العرب والأقطار الإسلامية هو الحل الأفضل خاصة بعد المواقف الغربية إتجاه الأزمة القبرصية . (النعيمي، 2011، صفحة 91).
- إضافة إلى القلق التركي من استخدام دول الأوبك لسلاح النفط الذي أظهر فاعليته بعد الحرب العربية – الإسرائيلية سنة 1973.

تدعم التوجه التركي في الفترات اللاحقة خاصة في فترة الثمانينات ، الذي يعود أساسا إلى حدثين هامين يخصان المنطقة العربية من جهة و تركيا من جهة أخرى و المتمثلان في ظهور عوامل إستراتيجية جديدة ، إنتصار الثورة الإسلامية في إيران 1979 و خطرها على الدول العربية في بعدها الخارجي المبني على أساس تصدير الثورة ، و انسحاب مصر من السياسات الإقليمية بسبب معاهدة السلام مع إسرائيل كامب ديفد ، أما على الجانب التركي فقد مثلت هذه الفترة محاولة إعادة أسلمة المجتمع التركي التي شهدت حركة دفع كبيرة خلال هذه الفترة من خلال ما يسمى بالتوليف التركي-الإسلامي ، الذي يعني باختصار عودة تركيا وريثة الإمبراطورية العثمانية إلى حاضنتها التاريخية للتموضع في عمقها الإستراتيجي ، و التمحور حول محيطها الجيوسياسي و الجيوثقافي مقدمة لإعادة هندسة العلاقات الإقليمية ، و إعادة الشراكة الإستراتيجية مع العرب لتحل مكان الشراكة الأمنية و الإستراتيجية مع إسرائيل (نوفل، عودة تركيا الى الشرق : الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، 2010، صفحة 89)، حيث كرست السلطة الانقلابية -إنقلاب 1980- مكانة الدين كعلاج لمشكلة الهوية في المجتمع، جاعلة التعليم الديني إجباري في المدارس على كل المستويات ، بالإضافة الى حرية انتشار مدارس – الإمام – خطيب – الدينية التي عرفت منذ ذلك الوقت نموا كبيرا ، بل و

أكثر من ذلك فقد بدأ الجنرال كنعان إفرين بتلاوة آيات قرآنية في كل خطبة رسمية حتى في تلك الخطب التي كان يدافع فيها عن الكمالية (نوفل، 2010، صفحة 78)إضافة الى وجود تورغوت أوزال رئيس الوزراء ان ذاك الذي تنسب إليه العثمانية الجديدة الذي سعى إلى تنويع العلاقات السياسية مع عدد كبير من الدول خاصة الدول العربية ، حيث فتح أفق أخرى لتطوير العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، فتم توقيع عدد كبير من الاتفاقيات في شتى المجالات بين الطرفين تشمل تطوير التجارة و الحركة السياحية ، تبادل الطلاب و بناء مراكز الأبحاث الثقافية المتبادلة ، ما أدى إلى زيادة عدد الطلبة العرب الدارسين في تركيا و رواج سياحي و تجاري بين الطرفين (التونيشيك، 2010، الصفحات 7-8)، كما أخذت العلاقات بين الطرفين في هذه الفترة في بناء مجالات مصالح مشتركة من خلال روابط اقتصادية التي نتجت عنها مجموعة من المشاريع مثل خط أنابيب كركوك- يومورتالك الذي أدى الى التقارب بين تركيا و العراق ، إضافة الى تبنيها سياسة الحياد اتجاه الحرب العراقية – الإيرانية ، و كذا مساندة مصر في العودة الى المنطقة بعد استبعادها بسبب معاهدة كامب ديفيد ،إضافة الى إقامة ارتباطات أمنية مع العربية السعودية و دول الخليج الأخرى (اوغلو، 2010، صفحة 430)، ما ساعد في إطلاق دينامية تقارب مع العرب أدت إلى تلاقح أكبر في حقل التصورات و السلوكيات ، كما أدت الى تغيير الصورة السلبية و الشكوك المتبادلة حول النيات الحقيقية لكل طرف ، كما أدت الإصلاحات الاقتصادية التركية الداخلية و تحريره من القيود الكمالية على احتكار الدولة للاقتصاد إلى نمو الاقتصاد التركي ، الذي أدى بدوره الى الانفتاح على الدول العربية بحثا على أسواق جديدة في الشرق الأوسط و الجزيرة العربية و شمال إفريقيا (نوفل، 2010، صفحة 97).

غير أن هذا التقارب لم يدم طويلا ، حيث بدأت العلاقات بين الطرفين بالتدهور من جديد في نهاية الثمانينات بعد توسيع تركيا لمشروع جنوب شرق الأناضول – الغاب- من خلال استغلال مياه الدجلة و الفرات ، مما أدى إلى تردي العلاقة مع جيرانها العرب العراق و سوريا ، ما دفع بهذا الأخيرة إلى تحويل الأزمة إلى شأن عربي عام أصبح مدرجا على جدول أعمال لقاءات الجامعة العربية خلال فترة التسعينيات.

هذا و قد شهدت الحياة السياسية الداخلية التركية اضطرابات نتيجة لصعود التيار الإسلامي خاصة بعد وصول حزب الرفاه إلى السلطة ، ما زاد من قلق الذين كانوا يلوحون في كل مرة بسيناريو الانقلاب ، ما أدى الى تراجع التحالف الذي جمع مطلع الثمانينات هيئة أركان الجيش و الإسلام السياسي في المعركة ضد الاتجاهات اليسارية ، بل أخلى المكان للعداء اتجاه التيار الديني ، و جاءت

حادثة سوسورلوك في 3 تشرين الثاني 1996 لتلعب دورا حاسما في أجواء التهديد و التهويل بخطر الإسلاميين ، ونتيجة لهذا المناخ المضطرب تم عقد الاجتماع الشهري لمجلس الأمن القومي في 28 شباط 1997 الذي أصدر مجموعة من القرارات تصب مجملها في محاولة وضع حد لصعود الإسلاميون ، و الوقوف ضد من يتطاول على شخصية أتاتورك ، غير أن رئيس الوزراء أربكان تجاهل هذه القرارات ما نتج عنها أزمة كبيرة بين رئاسة أركان الجيش و الحكومة ، و أمام الضغوطات التي واجهتها حكومة أربكان و انتشار شائعات حول إجراء انتخابات مبكرة و احتمال حدوث انقلاب عسكري أعلنت إستقالتها في 11 حزيران 1997 . (نوفل، 2010، صفحة 78).

المحور الثاني :جاذبية السياسة الخارجية التركية الجديدة والتحول نحو العمق الاستراتيجي العربي.

بعد ثمانين عام من التمسك بالمبادئ الأتاتوركية خاصة في الشق الغربي في السياسة الخارجية ، و إدارة ظهرها إلى الشرق ، بدأت السياسة الخارجية التركية تتخذ منحى جديد منذ وصول حزب العدالة و التنمية سنة 2002 عن طريق الموازنة في سياستها الخارجية بين التوجه الغربي و التوجه نحو الشرق العربي الإسلامي ، حيث يرتكز برنامجه في السياسة الخارجية على السعي إلى الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي من ناحية ، و تطوير العلاقات مع الأقطار العربية و في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي من ناحية أخرى ، ما يدفع به إلى تصحيح المسار السياسي التقليدي في السياسة الخارجية الوحيدة الجانب الموروثة عن الكمالية . فقد شرعت السلطة السياسية الجديدة في دبلوماسية جديدة نشيطة تتخللها المبادرات الإيجابية في اتجاه الأقطار العربية على مختلف المستويات السياسية ، الاقتصادية ، الثقافية و الدفاعية ، متفادية بذلك خطأ الابتعاد عن هذه المنطقة ،إضافة الى المناطق التي تحتل فيها موقع المركز مثل البلقان و القوقاز بالجري وراء إغراءات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، أو إقامة علاقات مع الأحلاف البعيدة كما حدث في السابق ، كما رأت تركيا أن وحدتها الداخلية مرتبطة مباشرة بالعوامل الموجودة في هذه المناطق ، اذ لا يمكن لها ان تحقق هذه الوحدة أو أن تنفتح على العالم الخارجي إذا لم يكن لها دور فعال و مؤثر في هذه التطورات التي تحدث في هذه المناطق ،أي أنها بصدد إتباع سياسة خارجية أكثر استقلالية على حلفائها التقليدين – الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي و الكيان الصهيوني ، و أنها تسعى إلى إعادة التموضع في المنطقة العربية و على الساحة الدولية انطلاقا من التمحور حول محيطها الجيوسياسي و الجيوثقافي .

و إذا كانت أسس هذه المقاربة الجديدة في السياسة الخارجية التركية قد أطلقها الرئيس التركي السابق تورغوت أوزال كما أشرنا إليه سابقا ، و الذي كان يرى أن لتركيا رسالتين أوروبية و أسيوية ، غير ان الصراعات الداخلية بعد وفاته عام 1993 أجلت تجسيد هذا التوجه التركي الجديد الى غاية وصول حزب العدالة و التنمية الى السلطة من خلال ما اصطلح عليه نظرية العمق الاستراتيجي ، التي وضعها مهندس السياسة الخارجية التركية البروفيسور أحمد داوود أوغلو ، و التي تحمل في مكوناتها الثقافية و الإيديولوجية إرادة المصالحة مع التراث الإسلامي و العثماني داخل البلاد و خارجها ، ما يوجب عليها اتباع سياسة خارجية نشيطة أكثر في الولايات العثمانية السابقة من خلال تبني أسلوب القوة الناعمة بعيدا عن الوسائل العسكرية و التهديد في السعي لحل الخلافات و النزاعات لتحقيق الهدف المنشود المتمثل في تصفير المشكلات مع الجيران العرب.

تهيأت الظروف من جديد أمام تركيا لتجسيد رؤيتها السياسية الجديدة بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية في بداية القرن 21 ، والتي ساهمت بشكل مباشر في دفع النخبة السياسية الحاكمة في تركيا لوضع إستراتيجية جديدة تتماشى مع الوضع الراهن ، و قد كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 الحدث الممهد للحرب على أفغانستان في إطار الحرب على الإرهاب ، تبعتها الحرب على العراق التي مثلت نقطة البداية لمرحلة إستراتيجية لتشكل نظام عالمي جديد يسعى كل طرف لإيجاد موضع قدم له فيه من خلال إثبات حضورها في ساحة الأحداث الإقليمية و الدولية إلى حين اتضاح معالم هذا النظام العالمي الجديد ، و على هذا الأساس كان لابد لتركيا اعتماد رؤية دينامية مؤثرة في السياسة الخارجية تؤدي في الأخير إلى تموقعها في هذا النظام باعتبارها قوة مركزية لها دورها الفعال على المستويين الإقليمي و الدولي . و حتى تنجح في تحقيق هذا الدور سعت إلى توظيف موروثاتها التاريخية و الجغرافية التوظيف الأمثل ، مستعملة في ذلك مفهوم النظرية البنائية و تركيزها على الهوية في اتجاهها الجديد الذي جعلها تنفتح على عدة جبهات خاصة الدول الإسلامية و العربية ، مع احتفاظها على توجهها التقليدي نحو أوروبا لتفعيل دورها الإقليمي . حيث اعتبر أوغلو أن تركيا جزء لا يمكن فصله عن هذه المناطق ، و أنها تتمتع بهويات إقليمية متعددة و بالتالي فهي لها القدرة و المسؤولية لإتباع سياسة خارجية متكاملة و متعددة الأبعاد ، تساهم بنشاط في حل الصراعات و في إحلال السلام و الأمن الدوليين ، هذا الواجب الذي ينبع من أعماق التاريخ المتعدد الأبعاد لتركيا .و قد ذكر أردوغان في هذا الإطار في خطاب له في 22 جانفي 2004 . إن التغيير ضرورة لمواكبة الطابع المتغير للعالم . ما يفسر إعطاء الحكومة الأولوية لروية جديدة في السياسة الخارجية من أجل نقل تركيا إلى المستقبل و تحويلها إلى قوة عالمية مؤثرة ، كما يقول أيضا . لقد انتهى عهد التفكير الضيق و

الإنطوائية بالنسبة إلى تركيا ، من الآن فصاعدا ستفكر تركيا بشكل أوسع و أكبر، و ستتحرك بأفكار سامية تليق بمكانتها الجيواستراتيجية و رسالتها التاريخية آخذة بعين الاعتبار مكانتها الثقافية و الاقتصادية. لأمر الذي حتم عليها إعادة النظر في السياسة الأمنية التي تعاملت بها الحكومات التركية مع هذه المناطق على أساس أنها مصادر تهديد ، و ذلك من خلال اعتماد الحوار السياسي الذي استطاعت الدبلوماسية التركية من خلاله تغيير مناخ العلاقات الدولية في مناطق مختلفة مثل الشرق الأوسط ، القوقاز و البلقان من خلال النجاح في جمع اللاعبين الإقليميين على مائدة واحدة بعدما كان أمر جمعهم صعب المنال (لتيم، 2017، صفحة 211).

أولا : السياسة الخارجية التركية الجديدة

سعت الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة و التنمية إلى إعادة تعريف مبادئ السياسة الخارجية التركية و إعطائها أبعاد جديدة ،كما عملت على إخراجها من أطرها النظرية إلى عالم التطبيق و التفعيل على أرض الواقع ، والتي حققت نجاحات كبيرة و ملموسة خاصة في شقها المتعلق بالعلاقات مع الدول العربية ،التي اتخذت أبعاد تضامنية ،واتسمت بالتعاون بعدما طغت عليها السياسات الأمنية نتيجة للخلافات و النزاعات بين الطرفين بعد نشأة الجمهورية التركية .

1. مبدأ تصفير المشكلات : الذي عمل به حزب العدالة و التنمية بعد صعوده إلى الحكم سنة 2002 منذ أن رفضت الحكومة التركية المشاركة في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لغزو العراق سنة 2003 ، و تهدف السياسة الخارجية التركية من خلاله إلى الوصول بالمشاكل مع دول الجوار إلى درجة الصفر ، و جعل المنطقة المحيطة بها آمنة و مستقرة و خالية من الصراعات ، من أجل تسريع و تحسين التبادل التجاري لتوفير شروط التنمية الاقتصادية ، و لقد ساعدها هذا المبدأ في تطوير علاقاتها الإقليمية و الدولية خاصة مع تلك الدول التي طالما كانت ميزتها الأساسية الصراع ، مثل تطوير علاقاتها مع اليونان ، التطبيع مع أرمينيا ، إزالة أسباب الصراع مع سوريا ، توطيد العلاقات مع إيران و إيجاد قنوات للحوار مع الحكومة العراقية. و قد اتضحت نتائجه الإيجابية على الأقل إلى غاية أحداث الربيع العربي . فإذا ما حاولنا مقارنة الوضع التركي في ظل حكم الحزب العدالة و التنمية بما كانت عليه قبل هذه الفترة سنجد أن علاقاتها مع كافة الدول المجاورة باتت تعرف علاقات تعاونية وطيدة. (اوغلو، 2010، صفحة 341)، فعل سبيل المثال عرفت العلاقات التركية ـ السورية تغيرا ملحوظا بعد سنوات التوتر و الخلاف بين البلدين على مسائل عديدة المياه ،

الحدود و مشكلة كردية ، لتنتقل بعد ذلك الى علاقات تعاونية و تقارب في جميع المجالات السياسية الاقتصادية و العسكرية.

2. مبدأ التوازن السليم بين الحرية و الأمن : و يتلخص هذا المبدأ في رؤية أحمد داوود أوغلو الى ضرورة إقامة توازن بين الحرية و الأمن داخل الدولة ، و في حال عدم تحقيق الدولة لهذا التوازن فإنها ستكون عاجزة عن التأثير في محيطها ، كما أن مشروعية الأنظمة السياسية يمكنها ان تتحقق عندما يوفر الأمن لشعوبها و تحرمها في المقابل من الحرية فإنها تتحول مع الوقت إلى أنظمة تسلطية ، كذلك الأنظمة التي تضحي بالأمن بدعوى أنها تفتح الكثير من الحريات ستصاب بحالة من الاضطراب الخطير خاصة بعد التحولات التي شهدها العالم في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث يقول في هذا الصدد '' ان 11 سبتمبر دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تستبدل النظام العالمي الجديد المستند الى خطاب الحريات الذي ساد بعد الحرب الباردة إلى نظام عالمي جديد يستند على المفهوم الأمني (السرجاني، 2012، صفحة 131).

3. سياسة خارجية متعددة الأبعاد: قام هذا المبدأ على أساس انتهاج سياسة خارجية موجهة إلى مختلف الدول و الأقاليم بدلا عن سياسة البعد الواحد ، و ذلك وفقا لرؤية اوغلو التي ترى أن العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض ، و جاء هذا المبدأ في إطار عمل الساسة الأتراك على استغلال الهوية التركية المتعددة ، و التي تحتل موقعا جغرافيا فريدا جعل منها دولة مترامية الأطراف تتوسط إفريقيا و أوروبا ، ما جعلها بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة لا يمكن اختزاله في صفة واحدة ، و ذلك اعتمادا على النظرية البنائية التي تعتبر ان البعد الثقافي و الديني و القيمي و التواصل الاجتماعي هي في الأساس محددات للسياسة الخارجية ، و هذا التركيب الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق ، ما يجعلها قادرة على التحكم في منطقة نفوذها المباشر . كما بين أردوغان البعد الحضاري لتركيا في قوله : إسطنبول ليست مركزا يجمع قارتين فحسب ، إنما هي رمز مركزي يجمع الحضارات و يختزلها . هذا المبدأ جعل السياسة الخارجية التركية تتسم بالاتساق و عدم التعارض في توجهاتها سواء اتجاه الدول او المنظمات الدولية ، حيث في الوقت الذي تسعى فيه إلى تدعيم علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي في إطار حلف الناتو ، فإنها من ناحية أخرى تسعى إلى تدعيم علاقاتها مع روسيا ، كما سمح لها هذا المبدأ بالدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني و انتقاد ممارسات الاحتلال الصهيوني في ضوء علاقاتها الاستراتيجية معها ، دون أن يحدث ذلك تعارضا في سياستها الخارجية التي تجعل منها على نفس المسافة بين جميع

الفاعلين الإقليميين و الدوليين ، و ان التقارب مع أحد هذه الأطراف ليس بديلا عن الأطراف الأخرى.

4. مبدأ الدولة الفاعلة: يقوم على أساس تعزيز مكانة تركيا كفاعل عالمي يمتلك مصادر متعددة للقوة الرخوة . القوة الدبلوماسية و الاقتصادية يتمتع بدور محوري في الأقاليم الداخلية و الخارجية لدول الجوار خاصة في البلقان و الشرق الأوسط و القوقاز و آسيا الوسطى ، و قد كان لاستعادة موقع العنصر الديني الإسلامي في الداخل الدور الفاعل في تحقيق هذا التوجه (ميلي، 2016، صفحة 93). و الذي نجحت تركيا من خلاله في التأثير في أزمتي البوسنة و الهرسك و كوسوفو في فترة التسعينات من القرن الماضي ، ما دفع بها لانتهاج مبدأ التأثير في القضايا العربية.

5. **مبدأ الدبلوماسية المتناغمة** : الذي يعتمد على تبلور حالة من التوافق و الانسجام بين الاستراتيجية الكبرى للدولة و الاستراتيجيات الصغيرة للشركات و الأفراد و المؤسسات و مؤسسات المجتمع المدني ، بحيث يتوافق سلوك اللاعبين الدوليين من غير الدول سواء شركات تركية أو جمعيات او رجال أعمال مع سلوك الدولة في سياستها الخارجية ، فبموازاة تبني الدولة سياسات انفتاحية على إفريقيا ، قام اتحاد رجال الأعمال الأتراك بعقد قمة لرجال الأعمال في إفريقيا ، ما يجعل السياسة الخارجية الجديدة تعتمد إلى جانب الشق الرسمي الجانب غير الرسمي كسفراء لتعزيز التقارب و التعاون بينها و بين الدول الأخرى في إطار تناغم توجهات الدولة و سياستها الخارجية ، ما انعكس بشكل إيجابي على صورة تركيا الدولية ، أين أصبح لها دور فعال في تحقيق الاستقرار لدى الرأي العام العالمي ، و ساهم في انتقالها من الدولة المركزية إلى قوة عالمية بحضورها في مختلف القضايا الدولية و الإقليمية ، حيث شهد أدائها الدبلوماسي تطورات هامة مقارنة بالفترة التي سبقت سنة 2003 . فقد استضافة قمة الناتو و قمة منظمة المؤتمر الإسلامي ، إضافة إلى استضافتها لمعظم المنتديات الدولية ، كما أصبحت عضوا مراقبا في منظمة الاتحاد الإفريقي سنة 2007 ، و مشاركة رئيس الوزراء أردوغان في قمة الاتحاد الإفريقي . الأوروبي التي انعقدت في مدريد ، و التي هيأت الأوضاع لتركيا لتصبح لاعبا مؤثرا في العلاقات بين الاتحاد الإفريقي و الاتحاد الأوروبي ، و بدعوة من جامعة الدول العربية شاركت على مستوى وزراء الخارجية و كذا على مستوى رؤساء الوزراء (ميلي، 2016، صفحة 93) .

6. مبدأ تطوير الأسلوب الدبلوماسي: و ذلك من خلال رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها قادرة على إنتاج الأفكار و الحلول في محافل الشرق و منتدياته من خلال هويتها الشرقية، و كذا دولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل المحافل الأوروبية و منتدياتها من خلال نظرتها الأوروبية (اوغلو،

2010، الصفحات 614-615). حيث يقول أوغلو في هذا الشأن " ستكون التزامات تركيا من الشيلي إلى اندونيسيا ، و من إفريقيا الى آسيا الوسطى ، و من الاتحاد الأوروبي الى منظمة المؤتمر الإسلامي جزءا من مقاربة شاملة للسياسة التركية ، و ستجعل المبادرات تركيا فاعلا عالميا و نحن نقترب من عام 2023 للذكرى المئوية الأولى لإقامة الجمهورية التركية " (السرجاني، 2012، صفحة 130)، و هذا بعدما كانت لفترة طويلة حبيسة الأدوار الثانوية التي أنيطت لها ، ما جعلها تفتقد للفاعلية في الأحداث الإقليمية و الدولية فكانت بالنسبة الى الشرق دولة غربية و بالنسبة الى الغرب دولة شرقية.

ثانيا : الإستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية التركية :

سنحت الفرصة لأحمد داوود أوغلو حين تم إسناده حقيبة وزارة الخارجية التركية في ماي 2009 في الحكومة التركية الثانية لحزب العدالة و التنمية للانتقال بمبادئ نظرية العمق الاستراتيجي من إطارها النظري إلى الواقع العملي ،التحول من التصميم الفكري للسياسات إلى انخراط أكثر واقعية في السياسات الإقليمية و المنظمات الإقليمية و العالمية ، ما جعل السياسة الخارجية التركية تتسم بالحراك النشط ، و هذا لا يعني أن الحكومة الأولى لم تحقق نجاحات خارجية ، بل إن مبدأ تصفير المشاكل شهد في هذه الفترة نجاحا كبيرا سواء مع سوريا أو اليونان أو أرمينيا ، هذا النجاح الخارجي لم يكن ليتحقق لولا التحولات الإيجابية الداخلية التي عرفتها تركيا في هذه المرحلة من توطيد الاستقرار السياسي و الاقتصادي ، و التي تحققت نتيجة للإصلاحات الداخلية التي دأب الحزب على إحلالها ، كما اقترن هذا النجاح الخارجي بتوفر مجموعة من الآليات الدبلوماسية و الاقتصادية و الثقافية التي مهدت الطريق لتحقيق غايات السياسة الخارجية التركية منها:

1. القوة الناعمة . الأداة الديبلوماسية . و التي تعتبر أداة رئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية من خلال التأثير على الدول و الجماعات تحقيقا للمصالح العليا للدولة ، عن طريق وسائل مختلفة منها ما هو أخلاقي اقناعي . القوة الناعمة . و منها ما هو غير أخلاقي و الذي كان سائدا في الفترة التي سبقت وصول حزب العدالة و التنمية الى الحكم. غير أنه في ظل التوجه الجديد سعت الحكومة التركية الى تجسيد نهج القوة الناعمة التي تسمح لها بالانتقال من موقع الدفاع و رد الفعل ، الى دولة فاعلة و مؤثرة في العلاقات الدولية سواء من خلال علاج المشكلات بينها و بين جيرانها في المقام الأول او بين الدول الأخرى فيما بينها من خلال لعب دور الوساطة تحقيقا لمبدأ تصفير المشكلات ، و التي يؤدي تطويرها و تطورها في مرحلة لاحقة الى تحقيق الحد الأقصى من

التعاون . و قد ساهمت هذه الآلية في تواجد تركيا في أكثر من منطقة و مشاركة في العديد من القضايا ، مع إعطاء الأولوية للقضايا الملحة ، دون إغفال الاهتمامات الأخرى للسياسة الخارجية من عملية السلام في الشرق الأوسط الى الاستقرار في القوقاز ، حيث استضافت المحادثات غير المباشرة بين سوريا و إسرائيل ، و المحادثات المباشرة بين أفغانستان و باكستان ، و قد ساهم هذا النشاط الدبلوماسي الناعم في حصولها على مقعد غير دائم في مجلس الأمن في الأمم المتحدة ، و على موقع مراقب في كل من الاتحاد الإفريقي و الجامعة العربية و اتحاد الدول الكاريبية و منظمة الدول الأمريكية، (اراس، 2012، الصفحات 20-21) ما أدى الى تعزيز موقعها الدولي كدولة مركزية فاعلة.

2. **الأداة الاقتصادية:** احتلت الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة ، نظرا لاحتلال الرفاهية الاقتصادية للشعوب مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات المعاصرة التي أصبح بقاؤها يعتمد على قدرتها في حل المشاكل الاقتصادية للمجتمعات من بطالة و تضخم و نقص المواد الغذائية ، بالإضافة الى زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول ما يترتب عليه زيادة الاعتماد على الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية. و على هذا الأساس و في ظل سعي حكومة العدالة و التنمية الى تجاوز الأزمات الاقتصادية التي مرت بها و تحقيق الرفاهية كان عليها إيجاد أسواق متنوعة لمنتجاتها خاصة في المنطقة العربية و الإسلامية ما سنتطرق إليه لاحقا بالتفصيل، مع احتفاظها على محورها الاقتصادي الأساسي نحو الاتحاد الأوروبي بحوالي 52 بالمائة تقريبا من حجم تجارتها الخارجية و روسيا شريكتها التجارية الأولى على صعيد الدول (نورالدين، 1998، صفحة 142).

3. **المؤسسات الإقليمية و الدولية:** في إطار سعيها إلى تعزيز الاستقرار و التعاون في محيطها الإقليمي ، سعت تركيا إلى تجسيد وجودها في منظمات إقليمية و دولية عديدة لتفعيل دورها النشط ، هذا ما تحقق لها كما تطرقنا إليه سابقا ، أين نجد لها حضور في مختلف المنظمات الإقليمية و الدولية ، غير أن تركيزها كان على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي لكسب مصداقية لدى هذه الدول مما يؤهلها إلى لعب دور فعال في حل المشاكل التي تعيشها المنطقة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و الغزو الأمريكي للعراق و أفغانستان في إطار الحرب على الإرهاب ، حيث ينتقد أوغلو المستوى المتدني للمدخل الدبلوماسي التركي في هذه المنظمة ، خاصة بعد أن ضاعت منها فرصة إبراز مرشح لها في موقع الأمين العام للمنظمة سنة 2000 ، ما دفع بها إلى توسيع اشتراكها في انتخاب أمين عام

المنظمة سنة 2004 و التي كانت من نتائجه انتخاب أكمل الدين إحسان أوغلو لشغل هذا المنصب. و لتعزيز أدائها الدبلوماسي و دورها في تعزيز التعاون والاستقرار مع جوارها الإقليمي عملت على دعم نشاطها من خلال إشراك المنظمات غير الحكومية و الهيئات الاقتصادية و المنظمات المدنية الأخرى في تقديم التغذية لعملية صنع السياسة الخارجية .(اراس، 2012، الصفحات 21-23)

4 . قوات حفظ السلام: إضافة إلى نشاطها المتواصل في حل النزاعات بينها و بين جيرانها أو بين الدول المتنازعة حرصت على أن يكون لها حضور فاعل في مناطق التوتر خاصة المنطقة العربية التي تعتبر في الوقت الراهن من أكثر مناطق العالم توترا ، أين شاركت في قوات اليونيفيل في جنوب لبنان بعد عدوان 2006 على لبنان ، و الذي يعد أول حضور للجيش التركي في المنطقة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ، إضافة إلى موافقة البرلمان التركي في فيفري 2009 على إرسال قوات حفظ السلام إلى الصومال.

ثالثا :أبعاد وخصوصية السياسة الخارجية التركية الجديدة:

1. تحقيق الأمن القومي: يعتبر تحقيق الأمن القومي محور السياسة الخارجية لأية دولة ، من خلال تحقيق مصالحها الاستراتيجية و العمل على حمايتها و مواجهة الأخطار التي تهددها ، و يبنى الأمن القومي على عقيدة دفاعية تتلخص في البعد العسكري للدولة الذي تسعى من خلالها إلى حماية إقليمها من التهديدات الخارجية و الداخلية ، أو من خلال التدخلات العسكرية في الدول الأخرى سعيا منها إلى حماية مصالحها الاقتصادية و السياسية و التي تدخل كلها ضمن مفهوم الأمن القومي للدولة ، هذا المفهوم الذي كان سائدا لدى النخب السياسية التركية في إطار سياسة البعد الواحد التي كانت ترى في جوارها الجغرافي تهديدا مباشرا لأمنها القومي ، ما دفع بها إلى اعتماد سياسة أمنية تتخذ من البعد العسكري أساسا لها في مواجهة هذه التهديدات الداخلية بالتصدي لمطالب الانفصال الإثنية خاصة الأكراد حفاظا على وحدة الدولة الترابية ، و مواجهة ما تراه تهديدا من كافة دول جوارها الإقليمي المباشر سواء من خلال الاجتياحات المتكررة لشمال العراق ، أو من خلال تصعيد التوتر مع سوريا الذي نتج عنه وقوف البلدين على حافة المواجهة العسكرية سنة 1998 . غير انه في ظل السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد و سعيا من الحكومة التركية الى تجسيد مبادئ سياستها الخارجية الجديدة خاصة في شقها المتعلق بتصفير المشكلات من خلال صياغة جديدة مبنية على الدفاع و الحماية على المصالح العامة بدل من المواجهة ، فهي لا تهدف الى تحقيق دور من أدوار السيطرة بل

الى توجه شامل في بناء السلام و الأمن المبنيين على التحركات النشطة داخل هذه المناطق. (اراس، 2012، صفحة 19) كما سعت الى التنسيق و التفاعل مع دول الجوار الجغرافي للحد من الطموحات الكردية الانفصالية التي أدت إلى إنهاء الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني ، إضافة الى تطور قدرتها العسكرية من خلال إقامة تفاعلات سياسية و استراتيجية تستطيع من خلالها الاستفادة من التقنية العسكرية الحديثة ،إضافة الى التحالف مع الغرب و المشاركة الفعالة في سياساته الأمنية و الاستراتيجية في المنطقة.

2. تحقيق مكاسب اقتصادية و توظيف السياسة لخدمة الاقتصاد.

إن أسباب نجاح و وجود سياسة خارجية فاعلة تقف على مدى الاستقرار الداخلي للدولة ، و يعد العامل الاقتصادي من العوامل المؤثرة في استقرار البيئة الداخلية في تركيا ، ما شكل هاجسا و تحديا كبيرا لحزب العدالة و التنمية الذي كان عليه تحقيق إنجازات على المستوى الاقتصادي ليكون أساس له في تعزيز حضوره السياسي الداخلي و الخارجي ، و تتلخص رؤيته في أن الاقتصاد أصبح المحرك الأساسي للسياسة الخارجية ، و أن العلاقات الاقتصادية لم تعد تخضع للاعتبارات السياسية بل على العكس ، ما جعل خصوصية التصور الاقتصادي من أهم سمات السياسة الخارجية التركية خاصة في ظل حاجتها إلى توسعة أسواقها التصديرية من ناحية ، و حاجتها إلى النفط من ناحية أخرى ، ما دفع بها إلى تقوية علاقاتها مع دول كانت لها فيما مضى علاقات محدودة خاصة المنطقة العربية التي رأت فيها سوق كبيرة بإمكانها استيعاب منتجاتها الضخمة ، ما يعكس طبيعة الحراك الدائر حول توجيه السياسة الخارجية التركية باعتباره يتأسس في جوهره على مكون اقتصادي . اجتماعي . مناطقي ، في حين لا يظهر على السطح إلا المكون السياسي . الإيديولوجي باعتباره المحرك الأساسي للسياسة الخارجية التركية (العيطة، 2012، الصفحات 589-590)، حيث أدت الإنجازات داخليا إلى تحقيق رفاهية الفرد ما أكسب الحزب الحاكم شعبية داخلية كبيرة مكنته في الاستمرار في السلطة منذ سنة 2002 إلى يومنا هذا ، كما حقق لها نجاحات كبيرة على المستوى الخارجي حيث أصبحت عضوا في المجموعة العشرين ، ليقترن بذلك التطور الاقتصادي بالنشاط السياسي لتحقيق الهدف المقترن بالمكانة المؤثرة و المركزية التي ينبغي أن تضطلع بها على الساحة الإقليمية و الدولية ، مستفيدة بالإضافة إلى انفتاحها السياسي و الاقتصادي على المنطقة ، من حالة الفراغ العربي التي تجلت بعد

الاحتلال الأمريكي للعراق و تراجع القوى الإقليمية التقليدية ، و كذا من الدعم الأمريكي و الغربي لها لموازنة الدور الإيراني في المنطقة.

رابعا: المواقف الغربية و العربية اتجاه التوجه التركي الجديد:

على الرغم من النجاحات الكبيرة التي حققتها السياسة الخارجية التركية في مختلف الدوائر الإقليمية و الدولية ، غير أنها قوبلت بشيء من الريبة و القلق من جانب بعض الأطراف في مختلف الدوائر . فالمواقف التركية اتجاه القضايا الإقليمية بداية برفض البرلمان التركي التصويت لصالح مشروع قرار يسمح للولايات المتحدة الأمريكية استخدام قواعدها العسكرية أثناء غزوها للعراق سنة 2003 ، و التقارب الكبير مع إيران حيث توجد رغبة كبيرة لدى الطرفان في زيادة المبادلات التجارية و توقيع شراكة بعيدة المدى في المجال الطاقوي ، إضافة الى دعم أنقرة لطهران في برنامجها النووي السلمي ، و معارضتها لكل أنواع العمليات العسكرية المحتملة الموجهة ضد الجمهورية الإسلامية أين تعرض نفسها وسيطا لحل هذه الأزمة بطريقة سلمية بين الغرب و إيران ، في الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الغربي فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية على إيران . و وقوفها الى جانب حركة حماس بعد فوزها في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني سنة 2006 أين اعتبرت أنقرة أن فوز حماس جاء نتيجة لعملية انتخابية ديمقراطية ، و أن عل الجميع احترام هذه النتائج (اراس، 2012، صفحة 24)، على الرغم من سعي الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ إجراءات لأجل إرغام حركة حماس بالاعتراف بإسرائيل . كل هذه المواقف جعلت المجتمع الغربي ينظر إلى تركيا بنوع من القلق من سعيه للعب دور قيادي مستقل مناهض للسياسات الأمريكية و الإسرائيلية في المنطقة.

أما بالنسبة إلى العالم العربي فقد قوبلت هذه السياسة باستحسان كبير من طرف بعض التيارات العربية التي رأت فيها قوة إقليمية ، و سندا كبيرا للقضايا العربية في ظل الفراغ الحساس الذي عجز العرب عن تغطيته لغياب الدولة القائدة في المنطقة . إلا أنه هناك تيار آخر يعارض هذا التوجه لاعتبارات تنافسية على القيادة في المنطقة ، أو بسبب التخوف من التوجهات التركية الإسلامية المعتدلة و إمكانية حذو الإسلام السياسي بالنموذج التركي ، ما قد يشكله من خطر على الأنظمة العربية غير الديمقراطية . و على العموم يمكن تقسيم المواقف العربية اتجاه التوجه التركي إلى ثلاثة تيارات:

- **التيار الأول**: الذي يرى أن تركيا بتوجهها الجديد و انفتاحها على المنطقة العربية إنما تسعى إلى تحقيق سياستها الأوروبية من خلال أداء الدور الأمريكي في المنطقة و ذلك بتسلم ملفات المنطقة

بدلا عن القوى العظمى ، ما يجعل من هذا التوجه معاد في ثوب الصداقة ، فهي حسبهم تستغل العرب من خلال وقوفها الى جانب قضاياهم الأساسية . و يرى هذا التيار أن تركيا بحركتها في المنطقة العربية تمارس نوع جديد من الوصاية و الهيمنة لأجل تحسين وضعها في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي سواء من خلال الضغط على إسرائيل لتقديم المزيد لمصالح تركيا في الملفين الأوروبي و الكردي ، أو من خلال التقارب مع سوريا و إيران لإرسال إشارات إلى الاتحاد الأوروبي بأن لها خيارات لأحلاف إقليمية بديلة ما من شأنه تحسين وضعها في المفاوضات المتعثرة من ناحية ، و من ناحية أخرى تسعى إلى إبراز أهميتها في المنطقة و مدى إمكانية استفادة الاتحاد الأوروبي منها لتعزيز دوره عالميا . حيث يرون أن رفض مشاركة إسرائيل في المناورات العسكرية مع تركيا لم يكن بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة، و إنما جاء احتجاجا على عدم تسلمها معدات عسكرية اشترتها من إسرائيل ، كما يرون أن تحقيق المصالح الحيوية التركية و في مقدمتها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لا يمكن تحقيقها من خلال التقارب مع سوريا و إيران.

- **التيار الثاني**: و يرى أن هذا التوجه التركي مبني أساسا على التحولات الاستراتيجية التي شهدتها و تشهدها تركيا ، و إنها تتجه إلى العالم العربي لا من بوابة الاستثمار فقط و إنما كشريك استراتيجي ، و على العرب بلورة رؤية استراتيجية للتعامل معها باعتبارها واحدة من أهم أعمدة بنيان الشرق الأوسط ، بالإضافة إلى مصر و إيران ، و أن التعاون بين هذه الدول الثلاثة من شأنه تغيير توازنات المنطقة و يعيد رسم خرائطها و يضيف إلى المعادلات الدولية معادلة جديدة ، و يضيف هؤلاء أن التوافق العربي ـ التركي يبقى ممكنا مقارنة بالطريق الغربي.
- **التيار الثالث** : يرى أن هذا التوجه لا يقتصر فقط على التأثير التركي و دعم نفوذها السياسي و الاقتصادي ، بل يتضمن أيضا مواجهة للتأثير و النفوذ الإيراني خاصة في ظل ميل توازن القوى الإقليمي لصالح إيران ، و تدخلها في الشؤون العربية في إطار مد نفوذها و سيطرتها على العالم العربي خدمة لمصالحها السياسية ، الاقتصادية و العسكرية الخاصة ، هذا ما عبر عنه ملك الأردن في 2004 أين حذر من ظهور هلال شيعي إيديولوجي يمتد من بيروت إلى الخليج ، كما عبر عنه أيضا الرئيس المصري حسني مبارك في أفريل 2006 بقوله : ان ولاء الشيعة يتجه دائما صوب إيران و ليس صوب الدول التي يعيشون فيها (نصر، 2006، صفحة 35).و قد ازدهر هذا الاتجاه في أعقاب سقوط النظام العراقي في 2003 الذي سهل الهيمنة الشيعية على الحياة السياسية فيها ، و كذلك في الأزمة اللبنانية التي تلت الانسحاب السوري منه سنة 2005 ، و في هذا السياق فإن تركيا – السنية – تمثل

عاملا موازنا مهما لإيران – الشيعية – في المنطقة . و على الرغم من اعتراف أصحاب هذا التيار بالدعم الأمريكي و الأوروبي لهذا التحرك التركي ، إلا انه يدعو الدول العربية الى حوار عربي . تركي لتعظيم مجالات التفاهم و استثمار المصالح المشتركة لدعم الاستقرار في المنطقة ، ما دامت الخيارات العربية تبقى مفتوحة للاستفادة من هذا التوجه التركي بشرط أن يقابله تحرك عربي حتى لا تكون الحركة التركية في الأخير على حساب المصالح العربية .(العيطة، 2012، الصفحات 474-475).

إن المتتبع لحركة العلاقات التركية – العربية يجد أنها تتشكل أساسا على أرضية عقلانية أكثر من أي وقت مضى ، و ذلك راجع إلى التغير الذي طرأ على المدركات الذهنية التي بدأ يتحلى بها صانع القرار السياسي في تركيا بشكل أساسي ، و التي تتمحور حول ضرورة تجاوز الترسبات السيكولوجية الماضية ، و ترسيخ الوعي بمصير إقليمي مشترك و الحفاظ على علاقات بينية متوازنة.

المحور الثالث : العالم العربي و تركيا من منظور حزب العدالة و التنمية الحاكم .

استمر التقارب التركي بالعالم العربي خاصة و الإسلامي عامة في المرحلة الأولى التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ، حيث مثلت الخمس سنوات الأولى من عقد التسعينات أكثر المراحل كثافة في علاقات تركيا بالعالم الإسلامي في تاريخ الجمهورية الحديث ، و يرجع ذلك في الأساس إلى الأزمة البوسنية التي بدأت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي و انطلاق ثورات التحرر في مناطق القوقاز و البلقان و آسيا الوسطى.

أولا : العلاقات السياسية التركية العربية.

جاء التحول الأكبر مع وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم ، الذي جعل من المنطقة العربية وكذا الاسلامية موقع مركزي ضمن سياسات الانفتاح التركية الجديدة انطلاقا من خلفية دينية تقول بالمشترك التاريخي و الحضاري للعرب و الأتراك ، و الذي نجح خلال السنوات الأولى من توليه الحكم في إعادة تموضع تركيا الثقافي و السياسي ليساهم بذلك في تغيير الصورة النمطية السلبية لتركيا في عيون العرب التي كانت سائدة قبل ذلك ، لتصبح صورة فيها الكثير من عوامل الإعجاب و التعاطف ، كما أعطى وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم رؤية مختلفة لمكانة تركيا و موقعها و دورها الجديد على المستويين الإقليمي و الدولي ، و التي لخصها أحمد داوود أوغلو بقوله : انه من دون قراءة

صحيحة للظروف و المتغيرات الدولية لا يمكن فهم السياسة الخارجية التركية و من ثم فهم رؤيتها الاستراتيجية الجديدة (باكير، 2009، صفحة 198).

تهيأت العوامل الإقليمية و الدولية أمام تركيا لتجسيد اتجاهها الجديد على أرض الواقع ، حيث سهل الوضع الإقليمي السائد و عبد الطريق لتوجه تركيا نحو العرب و رسم سياسات إيجابية في ظل الفراغ الذي يسود المنطقة و غياب الدولة القائد في الإقليم ، و المسعى العربي في البحث عن متنفس قوي لمواجهة الدور الإسرائيلي المؤثر على سياسات النظام الدولي تجاه المنطقة و تفاقم المشكلات الأمنية ، و عدم الترحيب العربي بالدور الإيراني ، إضافة إلى التطورات التي شهدتها القضية الفلسطينية بعد إعادة بناء التوازن السياسي الداخلي بين القوى الفلسطينية الذي نتج عنه تقدم حماس ذات الصلة القوية بحزب العدالة و التنمية ، و زيادة الاهتمام و الدعم الشعبي التركي بمختلف فئاته العمرية و السياسية للقضية الفلسطينية . أما العوامل الدولية التي ساعدت تركيا على القيام بدور فعال في المنطقة فتكمن في نجاح الحزب الديمقراطي في إنهاء حقبة المحافظين الجدد في البيت الأبيض و اختيارهم للديمقراطية التركية رمزا و قائدا للعالم الإسلامي.

بدأت مظاهر الاهتمام التركي بالقضايا العربية سنة 2003 و الذي مثل اختبار قوي لحزب العدالة و التنمية الساعي إلى إعادة رسم صفة جديدة لتركيا في المنطقة العربية ، و ذلك من خلال امتناع البرلمان التركي عن التصويت لفائدة انتشار القوات الأمريكية تمهيدا لفتح جبهة ثانية خلال غزوها للعراق (نوفل، 2012، صفحة 35)، بل و سبق هذا القرار عقد ندوة مغلقة في أنقرة قبل الغزو في ديسمبر 2002 لخبراء من دول جوار العراق لبحث الوضع الاستراتيجي و مألات الحرب حال وقوعها (اراس، 2012، الصفحات 63-37)، حيث حاول المسؤولون الأتراك ابتكار آلية للتشاور الإقليمي مع ستة دول عربية و إيران سميت مؤتمر دول جوار العراق (نوفل، 2012، صفحة 35) .هذا الموقف التركي تجلت من خلاله الاستقلالية النسبية التركية بالنسبة إلى الاستراتيجية الإقليمية الأمريكية، و إن كانت لتركيا أسباب و دوافع أدت بها إلى اتخاذ هذا الموقف و المتمثلة في الحسابات الأمنية المحلية و الإقليمية المتعلقة بالنتائج التي سيسفر عنها هذا الغزو ، و التي ستؤدي الى سيادة حالة من الفوضى و عدم الاستقرار في المنطقة كلها ، و تفكيك العراق الذي من شأنه أن يؤدي إلى تدعيم الحكم الذاتي للأكراد في شمال العراق، ما من شأنه أن يؤثر على أكراد تركيا ، و قد كان هذا واضحا في تصريح رئيس الأركان التركي أزكوك الذي قال :

إن هذه الحرب ليست حربا تركية و لن يدخلها الجيش التركي إلا إذا حدثت أربعة أمور : إعلان انفصال كردي في العراق ،أو خروج عدد كبير للسكان شمال العراق و تعرض عدد كبير من الناس لمذابح من طرف النظام الحاكم او تعرض المدن التركية لهجمات (دني، 2014، الصفحات 138-139) . أدى هذا الموقف إلى تحسين صورة تركيا في العالم العربي عبر تعزيز مكانتها و مصداقيتها كقوة إقليمية مستقلة عن السياسة الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية و الغربية ، كما ساهمت في توفير الدعم الاقتصادي و السياسي لبناء العراق ما بعد صدام و تشجيع المصالحة بين المجموعة السنية و السلطة الشيعية ، و كذا إقناع السنة بالمشاركة في العملية السياسية في العراق ، و حراكها الدبلوماسي من أجل الإسراع في عملية سحب القوات الأمريكية من العراق مع حرصها على وحدة الأراضي العراقية . و قد لقي هذا الدور التركي ترحيبا أكثر باعتباره جاء مطابقا للموقف العربي من احتلال العراق و موازنا للتأثير الإيراني المتصاعد في المنطقة العربية .

إذا كان الغزو الأمريكي للعراق مثل امتحان حقيقي لحزب العدالة و التنمية لتجسيد الرؤى السياسية الجديدة اتجاه الدول العربية ، فإنه مثل من ناحية أخرى فرصة و مدخل لتوطيد العلاقات الثنائية مع العراق، خاصة و أن هذا الأخير يمثل صورة مكثفة للعلاقات التركية العربية ، فهو يمثل ولاية عثمانية سابقة و يحتوي على مجموعة من التحديات الأساسية في العلاقات الثنائية بداية من المشكلة الكردية مرورا بالمسائل النفطية و المائية وصولا إلى الارتباطات مع الولايات المتحدة الأمريكية او إيران ، العلاقة بالعربية السعودية و سوريا – انقسام سني ، شيعي - ...الخ (نوفل، 2012، صفحة 35) ،و انطلاقا من هذا الأساس شكل العراق قاعدة عمل مركزية بالنسبة إلى تركيا في توجهها الجديد.

ساهم هذا الحدث في إحداث تقاربا كبيرا بين تركيا و سوريا بعد أن كانت العلاقة بين البلدين على شفى حفرة من اندلا ع حرب بينهما ، حيث وصلت العلاقة بينهما إلى حد عالي من التنسيق و التعاون ، فكما كان موقف البلدين منسجم اتجاه الغزو الأمريكي أين أدان رئيسي البلدين هذا الغزو ، فإن مخاوف البلدين من النتائج السلبية للغزو وما يترتب عليه من إنشاء دولة كردية في شمال العراق ، و انتقالها إلى البلدين في ظل الدعم الأمريكي للأكراد أدت بالطرفين إلى تغيير سياستهما اتجاه بعضهما البعض (دني، 2014، صفحة 142). و قد تزامن هذا التقارب مع سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى عزل سوريا في عهد الرئيس بوش الابن ما يؤكد مرة أخرى استقلالية القرار التركي عن السياسة الأمريكية في المنطقة بعد موقفها الأول الرافض للغزو.

فبعد أن أنهى اتفاق أضنة في 20 أكتوبر 1998 ملف احتضان سوريا لحزب العمال الكردستاني راح التقارب بين البلدين يزداد ، خاصة مع بداية حزب العدالة التنمية اعتماد رؤية أوغلو فيما يتعلق بتصفير المشكلات مع دول الجوار قيد التنفيذ ، و التي أدت بدورها إلى حدوث انقلاب جوهري في السياسة الخارجية التركية، حيث تحولت العلاقة بين البلدين من العداء إلى علاقات استراتيجية ، فقد جعل الوضع السوري الإقليمي و الدولي من تركيا طرف مهم و منفذ لفك الحصار الدولي عليها لاسيما بعد اغتيال الرئيس اللبناني الحريري في 2005، و عدوان جوان 2006 على لبنان و العدوان على قطاع غزة 2008-2009 حيث اتخذت سوريا من تركيا جسرا لإعادة التواصل مع الدول الأوروبية و المجتمع الدولي (العيطة، 2012، صفحة 619).

تدعم هذا التقارب بتبادل الزيارات الرسمية من خلال زيارة رئيس الحكومة التركية عبد الله غول الى دمشق في 2003 و التي كانت تهدف إلى تأكيد الرغبة التركية في توطيد العلاقات مع سورية ، إضافة الى حشد التأييد لمنع الحرب على العراق ، و جاءت زيارة وزير الخارجية السوري وليد المعلم ردا على زيارة رئيس الحكومة التركية في جانفي من نفس السنة مؤكدا على رغبة الرئيس بشار الأسد في فتح المجال أمام التعاون بين الطرفين في جميع المجالات مع التشديد على الوقوف أمام الغزو على العراق نظرا لانعكاساتها الخطيرة لها على المنطقة (حسين، 2012، صفحة 47)، و زار بشار الأسد تركيا سنة 2004 و رد الرئيس التركي أحمد نجدة سيزر سنة 2005 رغم الاعتراض الأمريكي الشديد التي كانت تسعى إلى تشديد الحصار و العزل السياسي و الدبلوماسي على سوريا (العيطة، 2012، صفحة 616).و لتعزيز العلاقة بين البلدين كان لابد من إيجاد حلول للمشاكل العالقة بينهما ، فإلى جانب المشكلة الكردية كان لابد من إيجاد حل للمشكلة المائية ، حيث وقع البلدين بروتوكول مشترك في 2001 و الذي اتفقا من خلاله على التدريب المشترك و تبادل التكنولوجية و إقامة مشاريع مشتركة ، كما اتفقت كل من سوريا العراق و تركيا على إنشاء معهد للمياه تتكون من 18 خبير من كل دولة لوضع مقترحات من أجل إيجاد حلول المشكلة المائية (حداد، 1996، صفحة 157).

و فيما يلي نعرض نتائج التطورات الدراماتيكية في العلاقة بين البلدين مع وصول أوغلو إلى وزارة الخارجية:

إنشاء مجلس تعاون استراتيجي الذي يرأسه رئيس حكومة البلد المنعقد فيه ، و يضم 16 وزير من البلدين – الخارجية ، الدفاع ، الداخلية ، الطاقة ، التجارة ، النقل ، الزراعة ، و الأشغال العامة ، مع إمكانية ضم غيرهم من الوزراء إذا اقتضت الضرورة ذلك مثل السياحة ، و يعقد جلستين سنويا

واحدة في كل بلد ، و الهدف منه هو السعي إلى إنجاز استحقاقات العلاقات الاستراتيجية بين البلدين . كما تم توقيع نحو 56 اتفاقية بين البلدين خلال الجلسة الأولى للمجلس الاستراتيجي و التي شملت مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الاستثمار و البنوك و المياه وغيرها ، و الملفت للنظر أنها نفذت كلها في الوقت المحدد لها ما يؤكد التزام كل طرف اتجاه الطرف الآخر بالمضي قدما في سبيل تطوير العلاقات بينهما.

و قد لعبت تركيا دور مهم في تطوير التعاون بين الدول الخليجية و الحلف الأطلسي من خلال مبادرة إسطنبول للتعاون التي أنشأت سنة 2004 ، و التي تعتبر كل من البحرين ، قطر ، الكويت و الإمارات العربية المتحدة أعضاء فيها ، و في سنة 2008 تم إطلاق مجلس التعاون الاستراتيجي الرفيع المستوى الذي بدأ يعقد منذ ذلك الحين اجتماعات حكومية دورية. تتضمن مبادرة إسطنبول تصور الحلف الأطلسي و تركيا لحفظ الأمن في المنطقة الخليجية ، و يتمثل جوهرها في عقد اتفاقيات ثنائية بين الحلف الأطلسي و الدول الخليجية الستة لتحقيق جملة من الأهداف المعلنة مثل مكافحة الإرهاب و منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ، و قد وقعت الدول الخليجية الستة على هذه المبادرة ما عدا العربية السعودية و عمان ، كما تتضمن المبادرة في مراحلها اللاحقة دعوة كافة دول الشرق الأوسط للتعاون مع الحلف الأطلسي في هذا المجال .

إذا كانت التوجه التركي الجديد موجه في الأساس إلى دول الجوار الجغرافي التي تعد المنطقة العربية جزء منها خاصة منطقة الشرق الأوسط و لا تخص الدول المغاربية باعتبار البعد الجغرافي ، غير انه و لدوافع استراتيجية و تجارية كان لابد عليها توسيع مجال حضورها إلى المغرب العربي ، هذه المنطقة التي أدارت ظهرها لها منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 ، و على عكس المنطقة الشرق الأوسط أين استطاعت تأكيد نشاطها الدبلوماسي خاصة من خلال أدوار الوساطة و المصالحة بين مختلف الأطراف المتنازعة ، و بينها و بين الأطراف العربية الأخرى ، إلا أن نشاطها الدبلوماسي في المنطقة المغاربية كان شبه غائب عن النزاعات فيها منذ أن نالت هذه الدول استقلالها ، بيد أن الأحداث التي هزت المنطقة مع بداية 2011 في كل من ليبيا و تونس ، و التي أدت إلى تغيير المشهد السياسي في المنطقة ما جعل منها ساحة صراع القوى الكبرى ، من بينها تركيا التي كان لها وجود اقتصادي معتبر و تربطها علاقات صداقة مع الحكام ، و مع وصول أحزاب إسلامية إلى السلطة في كل من تونس و المغرب الأقصى سنة 2011 ، التي رأت في النموذج السياسي التركي نموذج يحتذى به ، فتح المجال أمام الانخراط السياسي التركي على الرغم من صعوبة تطبيق النموذج

التركي بسبب الاختلافات في الأسس السياسية و الاقتصادية التركية و الخصائص التاريخية و الاقتصادية و السياسية للدول المغاربية التي لا وجود لمصطلح اللائيكية فيها ،و معظم اقتصادياتها تعتبر ريعية .

زاد الموقف التركي من قضية الصحراء الغربية الذي يدعم الموقف المغربي من اتساع الفجوة ، حيث صرح أردوغان خلال زيارته إلى المغرب الأقصى في جوان 2013 ،، تركيا لا تعترف بالبوليزاريو ، و هي تدعم عملية المفاوضات التي يقودها مجلس الأمن الدولي بين الجزائر و المغرب الأقصى ، و نحن على استعداد للقيام بواجبنا لإيجاد حل لهذه المشكلة ،، بالإضافة الى اختلاف المواقف بين البلدين اتجاه القضايا الإقليمية أين انتقدت الجزائر الموقف التركي من الأزمة الليبية ، و دعمها للتدخل الغربي ضد الرئيس معمر القذافي في منطقة تعتبر الجزائر فيها قوة إقليمية و تسعى الى عدم إتاحة الفرصة للتدخلات الأجنبية ، كما عارضت الموقف التركي في الأزمة السورية ، و التي تعتبرها الجزائر من العوامل التي من شأنها زعزعت الاستقرار في المنطقة بأكملها.

لا يختلف واقع العلاقات المصرية ـ التركية عن حالها مع الجزائر، و إن اختلفت الدوافع و الأسباب ، حيث انه في الوقت الذي نجح فيه حزب العدالة و التنمية تطوير علاقاته الاقتصادية مع مصر إلا أن جانبها السياسي يبقى في حدوده الضيقة خاصة بعد الحضور التركي الكبير في الملفات الساخنة في المنطقة، ما أثار مخاوف السلطة السياسية المصرية التي احتكرت عددا من هذه الملفات خاصة القضية الفلسطينية في أعقاب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية سنة 2006 ، و سيطرتها بعد ذلك على قطاع غزة سنة 2007 ، و الدعم الذي لقيته من تركيا في الوقت الذي حاصرت فيه مصر الى جانب إسرائيل القطاع منذ 2006 ، الى جانب سعيها الى تحقيق المصالحة بين أطراف النزاع الفلسطيني ـ حركة حماس و السلطة الفلسطينية ـ ما رأت فيه مصر مزاحمة لها في ساحات نفوذها على الرغم من التأكيد التركي على ان هذا المسعى التركي يدعم المجهود المصري و الجامعة العربية و ليس بديلا له ، حيث صرح أردوغان قائلا " مصر كما تعرفون هي الوسيط بين السلطة الفلسطينية و حماس و نحن لا ننوي ان نقع في الخطأ من خلال الدخول كوسيط بديل ، لكن اذا ما طلبت منا مصر او الجامعة العربية فنحن جاهزون ، لذلك تركيا لا تسعى وراء السمعة و التباهي من خلال لعب دور سياسي في المنطقة ، و إنما نسعى من أجل المساعدة في حل المشاكل ". من ناحية أخرى فان الجذور الإسلامية لحزب العدالة و التنمية و علاقته بحركة الإخوان المسلمين في مصر التي شكلت المعارض و المنافس الأساسي لحكم الرئيس حسني مبارك زادت من تعقيد العلاقات السياسية بين الطرفين ، و هو الذي سعى بكل الطرق لتحجيم دورهم السياسي ، كما زادت الشعبية التي اكتسبها

حزب العدالة و التنمية في الوطن العربي من خلال مواقفه من القضايا الحساسة في المنطقة زادت من نسبة التهديد على الوضع السياسي العربي ، ما دفع إلى عقد اجتماع في الإمارات العربية المتحدة في 3 فيفري 2009 حظرته 9 دول عربية الذي قام على دعوة إلى تحقيق التوافق العربي للحد من التدخلات غير العربية في ملفاته الداخلية ، و كانت هذه الرسالة موجهة بالأساس إلى تركيا و إيران. ما جعل التوجس و الحذر سمة العلاقات المصرية . التركية التي أتيحت لها الفرصة بعد نجاح محمد مرسي بالوصول إلى سدة الحكم لتأخذ مسارا يميزه التقارب و التعاون و التوافق في الرؤى اتجاه القضايا العربية ، غير ان إسقاط نظامه أعاد هذه العلاقات الى أسوء مما كانت عليه.

ثانيا: العلاقات الاقتصادية التركية العربية.

مع وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم ازداد حجم التجارة بين تركيا و الدول العربية بشكل كبير بمعدل أكثر من ثلاثة مرات من الفترة التي سبقت فترة 2002 ، و هذا على الرغم من بقاء الاتحاد الأوروبي المحور الأساسي للاقتصاد التركي بحوالي 52 بالمائة من حجم تجارتها الخارجية ، و روسيا شريكها التجاري الأول على الدول ، و برز حجم الاستثمارات العربية في تركيا على صعيد الاتصالات ، المواصلات ، الطاقة ،العقارات و قطاع البناء ، كما وقعت تركيا إفاقية تعاون ثنائي مع معظم الدول العربية و كذلك مع منظمات إقليمية عربية مثل مذكرة التعاون التي وقعها مع مجلس التعاون الخليجي سنة 2008 ، حيث يتمحور المخطط التركي في تحقيق رقم 100 مليار دولار في مبادلاته التجارية مع الدول الخليجية الى غاية سنة 2023 ، على الرغم من المنافسة الكبيرة التي تلقاها من الصين و الهند . و لتحقيق هذا الهدف سعت الحكومة التركية الى عقد العديد من الاتفاقيات مع الدول الخليجية في العقد الأول من القرن 21 ، و يعتبر الاتفاق إطار للتعاون الاقتصادي الذي تم التوقيع عليه بين الطرفين سنة 2005 من أهم هذه الاتفاقيات ، و الذي بدوره فتح المجال للسعي الى تحقيق اتفاق التجارة الحرة ، كما عملت الحكومات من كلا الطرفين و بمساعدة مؤسسات القطاع الخاص على تعزيز التعاون بينهما من خلال استراتيجية متعددة الجوانب ، إضافة إلى اجتماعات ثنائية مشتركة للجنة الاقتصادية و اللجنة الفرعية بانتظام . مرة كل سنة او كل سنتين . في إطار عدة اتفاقيات وقعتها تركيا و جميع الدول الخليجية بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي و التقني بين عامي 1974 و 2004 من أجل تنشيط النشاط الاقتصادي بين الطرفين ، إضافة إلى الاجتماعات رفيعة المستوى بين الوزارات و اتحادات رجال الأعمال و الصناعيين . و نتيجة للانفتاح الاقتصادي التركي في جميع الاتجاهات شهد الميزان التجاري التركي انفجار كبير في حجم الصادرات و

الواردات مع العالم نهاية 2008 تجاوز 300 مليار دولار بعدما مرت بأزمة اقتصادية سنة 2001 . (باكير، 2009، صفحة 204) .

و على العموم تنتظم العلاقات الاقتصادية العربية التركية من خلال ثلاثة أطر مؤسسية رئيسية و هي جامعة الدول العربية ، منظمة المؤتمر الإسلامي و الاتفاقيات الثنائية بين كل دولة عربية و الجمهورية التركية.

1 . جامعة الدول العربية: التي تأسست سنة 1945 على يد مصر، العراق سورية، لبنان الأردن، العربية السعودية و اليمن ثم أنظمت إليها باقي الدول العربية تباعا ، حاولت الدول العربية في إطار الجامعة عدة مرات تحقيق وحدة اقتصادية عربية بداية بإحداث مجلس اقتصادي عربي في إطار ميثاق الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي سنة 1950 ، و على الرغم من القرارات المتعددة المتخذة من طرف الجامعة و المجلس الاقتصادي إلا أن الوحدة الاقتصادية العربية لم تكتمل بسبب تنامي النزعة القطرية و التبعية للأسواق العالمية إضافة إلى غياب الإدارة السياسية. و في سعيها لتسريع عملية التفاعل الاقتصادي العربي التركي التي تعتبر بطيئة نسبيا ، أجرت الجامعة الكثير من المباحثات التي أدت إلى إنشاء المنتدى الاقتصادي العربي – التركي سنة 2007 و تم تدشينه سنة 2008 ، سعيا منها الى تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية و تركيا من خلال زيادة فرص الاستثمار المتبادل بين الطرفين و تطوير العلاقات المالية و المصرفية ، إضافة إلى تطوير حجم التبادل التجاري و تدعيم أوجه العلاقات الاقتصادية و السياحية و المالية و الإسكان و تكنولوجية المعلومات (العيطة، 2012، صفحة 234) .

2. منظمة المؤتمر الإسلامي: استطاع الطرفين العربي و التركي من خلال الجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي و التجاري – كومسيك – التي يرأسها رئيس الجمهورية التركية و مقرها أنقرة إلى التوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات

- الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي و التي وقعت عليها تركيا و كل الدول العربية ما عدا الصومال ، و تهدف الى توفير الترتيبات و الضمانات و الحوافز الضرورية لتشجيع انتقال رؤوس الأموال و الاستثمارات بين الدول الموقعة عليها تماشيا مع الأنظمة و القوانين المعول بها في كل دولة من دول الأعضاء.

- الاتفاق على إطاري لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة و التي تم التوقيع عليها في إطار الدورة 21 للجنة الدائمة الكومسيك التي عقدت في إسطنبول سنة 2005، و التي تسعى إلى توفير إطار متجانس و متناسق و قابل للتطوير لتبادل الامتيازات و لتنشيط التجارة.
- اتفاقية تشجيع و ضمان الاستثمار : وقعت عليها تركيا إلى جاب 14 دولة عربية و التي تهدف الى دعم حرية انتقال رؤوس الأموال بين دول الأعضاء، الذي يؤدي بدوره إلى رفع معدلات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء أملا في رفع المستوى التنموي فيها.

3الإتفاقيات الثنائية: قامت الدول العربية بتوقيع مجموعة من الاتفاقيات بصفة منفردة مع تركيا لتنشيط العلاقات الاقتصادية و التجارية ، و التي تحتل فيها مصر الصدارة من حيث عدد الاتفاقيات الاقتصادية و التجارية الموقعة مع تركيا ، و تأتي المملكة الهاشمية الأردنية في المرتبة الثانية (العيطة، 2012، صفحة 236).

و يعود هذا الازدهار الكبير في العلاقات الاقتصادية بين الطرفين بالفائدة لكل منهما ، فبالنسبة الى تركيا فان تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية يساعدها و يخدم أهدافها الاستراتيجية الأخرى المتعلقة باستكمال مساعيها الهادفة إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، مع الحفاظ على دورها النشط في حلف شمال الأطلسي ، وإضفاء الطابع الشرقي على السياسة التركية من خلال خلق مجال اقتصادي جديد بالتوجه نحو إقامة شراكات جديدة مع الدول العربية . أما بالنسبة للدول العربية و التي رحبت بالسياسة التركية الجديدة من خلال اتخاذها خطوات جدية في مختلف أوجه النشاط السياسي و الاقتصادي ، حيث رأت الدول العربية التي لها تواصل مستمر مع تركيا أن هذا التوجه التركي الجديد نحو الدول العربية هو فتح جديد لآفاق العلاقات بين الطرفين في إطار التحولات الدولية و الإقليمية من أجل إقامة شراكات حقيقية لمصلحة شعوب المنطقة ، كما تمكن لهذا الدور ان يحقق توازن مع إسرائيل و إيران في المنطقة.

ثالثا: الموقف التركي الراهن من الصراع العربي . الإسرائيلي.

لقد لعب كلا من موقف تركيا تجاه العدوان الصهيوني على غزة وكذا حادثة دافوس دورا أساسيا في تغير جذري ومتميز لنظر العالم العربي –الرأي العام الرسمي والغير رسمي – للحكومة التركية بقيادة رئيسها اردوغان ولتركيا عموما خاصة بعد إجراء العديد من استطلاعات الرأي التي أفرزت معظمها تصدر الموقف الرسمي التركي للمشهد خاصة ما تعلق بالقضية الفلسطينية على عكس ما كان عليه في السابق

دخلت العلاقات التركية – الإسرائيلية مع مطلع سنة 2000 مرحلة اتسمت بالفتور و ذلك تزامنا مع استخدام الاحتلال الصهيوني للقوة المفرطة ضد الفلسطينيين في قطاع غزة و الضفة الغربية ، أين وقف الجمهور التركي ضد هذه السياسات القمعية ، هذا الموقف الجماهيري لقي تأييد قطاعات واسعة من النخب السياسية التي أدانت بدورها ممارسات الاحتلال الصهيوني ، و كان على رأس هذه النخبة رئيس الوزراء الراحل بولند أجاوييد الذي تحدث عن إبادة للشعب الفلسطيني على أيدي الاحتلال الإسرائيلي. (نوفل، عودة تركيا الى الشرق : الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، 2010، صفحة 86) .

منذ مجيء حزب العدالة و التنمية إلى السلطة في تركيا بدأت أنقرة تدعم القضية الفلسطينية بصفة أكثر فعالية ، حيث شهدت هذه المرحلة تحولا مفصليا في موقف تركيا الرسمي اتجاه القضية الفلسطينية ، و من مجمل عملية السلام في الشرق الأوسط ، حيث أصبحت القضية الفلسطينية تعد من الموضوعات الحساسة و المهمة للسياسة الخارجية التركية ، وأبدت أنقرة تقاربا فعالا و مهما اتجاهها من خلال اتخاذ مواقف و لعب أدوار أكثر دعما لها. تجسد هذا الدور في السنوات الأولى لحكم حزب العدالة و التنمية أين رفض رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي أريال شارون للقائه في تشرين الثاني من عام 2003 احتجاجا على المجازر التي ارتكبها هذا الأخير في حق الفلسطينيين ، و في المقابل استقبل خالد مشعل رئيس المكتب التنفيذي لحركة حماس في الخارج ، كما رفض أردوغان مقابلة إيهود أولمرت نائب رئيس الحكومة الإسرائيلي في زيارته الى أنقرة على رأس وفد تجاري اقتصادي في 13-07-2004 و قام في نفس اليوم باستقبال رئيس الحكومة السوري ناجي المطري

و خلال عام 2007 انتهجت أنقرة سياسة متوازنة اتجاه الملف العربي . الإسرائيلي من خلال لعب دور الوساطة بين السلطة الفلسطينية و الاحتلال الإسرائيلي من جهة ، و من ناحية أخرى بين السلطة الفلسطينية بزعامة محمود عباس و حركة حماس لتسوية الخلافات بينهما . ففيما يخص الوساطة بين السلطة الفلسطينية و الاحتلال الإسرائيلي عقدت الاجتماع الشهير بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس و الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز بدعوة من الرئيس التركي ، أين تم السماح لبيريز بالتحدث أمام البرلمان التركي ليكون أول مسؤول إسرائيلي يتحدث في برلمان دولة إسلامية . أما الوساطة الثانية بين السلطة الفلسطينية و حماس فكان هدفها هو ضرورة ضم حماس إلى العملية السياسية الفلسطينية ، و العمل على إقناعها بوقف إطلاق النار و إيجاد تسوية سياسية مع مختلف

الفصائل الفلسطينية . و خلال هذا المسعى التقى وزير الخارجية أحمد إوغلو مع خالد مشعل في سوريا ، و جاءت الزيارة الثانية بطلب من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي للعب دور الوساطة بين حماس و الفاعلين الدوليين ، أين سعت الحكومة التركية من خلالها الى تحفيز حماس على اتخاذ خطوات براغماتية و ضمان إحداث تقارب بين الفصائل الفلسطينية ، و في نفس الوقت حافظت على الاتصالات مع حركة فتح و السلطة الفلسطينية و رئيسها محمود عباس.

في عام 2008 أعاد الموقف القوي لحكومة العدالة و التنمية من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ديسمبر 2008 – جانفي 2009 تركيا مرة أخرى إلى المشهد الإقليمي ، حيث جاء الدور التركي الذي لعبته خلال هذا الغزو ليؤكد مرة أخرى عن مكانتها كلاعب مهم في الساحة الإقليمية من جهة ، و كذا كرسالة إلى الدول الغربية مفادها أن تركيا بإمكانها التواصل بسهولة مع تيار الممانعة في المنطقة و تنسيق الملفات مع تيار الاعتدال . و قد تجسد هذا الدور من خلال تكثيف أردوغان لجولاته الدبلوماسية في الشرق الأوسط للبحث عن حل للوضع القائم في غزة أين شملت جولاته كل من الأردن ، سوريا ، مصر و المملكة العربية السعودية ، إضافة إلى إجراء محادثات مع رئيس السلطة الفلسطينية لنفس الغاية ، كما قام بجولة عربية للعمل على تطوير موقف عربي- تركي مشترك ، إضافة إلى إيفاده مستشاره للشؤون الخارجية أحمد داوود أوغلو للمشاركة في المفاوضات بين الوسيط المصري من جهة و حركة حماس و الدول العربية من ناحية أخرى ، هذا إضافة إلى التحاق تركيا بمؤتمر قمة الدوحة العاجل لبحث الحرب على قطاع غزة . (لتيم، 2017، صفحة 215).

إذا كان هذا الموقف التركي راجع إلى الاهتمام الكبير الذي أولته حكومة حزب العدالة و التنمية إلى القضية الفلسطينية ، إلا ان الجرأة و القوة التي قابلت بها هذا العدوان ، و الذي كان منسجما إلى حد كبير مع رأي الشارع العربي و الشارع التركي ، جاء نتيجة لازدراء و عدم الاحترام الذي خلفه هذا التصرف الإسرائيلي الذي جاء بعد أربعة ايام من زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت إلى أنقرة لبحث الوساطة التركية في المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل و سوريا ، و كان من نتائج هذه التصرفات الإسرائيلية من خلال عدوانها على قطاع غزة ان تم تعليق هذه الوساطة (لتيم، 2017، صفحة 215) .

كما كان لتركيا نفس الموقف من العدوان الاسرائيلي على غزة في افريل 2011 اين أدانت العدوان الإسرائيلي الذي أسفر على وقوع ضحايا من المدنيين ، و طالبت بإنهاء العنف في قطاع غزة . و قد أثار أردوغان قطاع واسع من المجتمعات العربية و ردود فعل إسرائيلية معاكسة عندما وجه انتقادات حادة للسياسيات الإسرائيلية في ملتقى دافوس الاقتصادي العالمي في 29 – 01 –

2009 اين انسحب من إحدى ندوات الملتقى التي جمعته بالرئيس الاسرائيلي شمعون بيريز احتجاجا على منعه من مداخلة هذا الأخير بشأن العدوان الاسرائيلي على غزة 2009 ، حيث غادر المؤتمر غاضبا و قال في مؤتمر صحفي مقتضب عبر انسحابه ان بيريز قال أشياء غير صحيحة عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة . و قد كان موقف أردوغان خلال هذا الملتقى حاد و متشدد من السياسة الوحشية في قطاع غزة اين قال و هو يغادر القاعة للرئيس الإسرائيلي : إنكم تعرفون جيدا كيف تقتلون البشر (دني، 2014، الصفحات 158-159). و وصف التصفيق للقتلة بأنه جريمة ضد الإنسانية . و قد أصاب هذا الموقف المسؤولين في الخارجية التركية بالدهشة و اعتبروا ان هذا الموقف سيؤدي إلى تأثيرات غير مباشرة على العلاقة بين أنقرة و الكيان الصهيوني ، في حين احتشد الآلاف من الأتراك في مطار أتاتورك احتفاء بموقف اردوغان و مشيدين برد فعله ، كما لقي هذا الموقف صدى أكثر من إيجابي لدى الشعوب العربية . و من بين ما جاء في مداخلة أردوغان القصيرة ردا على بيريز قائلا : سيد بيريز أنت أكبر مني سنا ، أشعر أنك ربما تشعر بالذنب قليلا لذلك ربما كنت عنيفا، انا أتذكر الأطفال الذين قتلوا على الشاطئ، و أتذكر قول رئيسي وزراء من بلدكم أنهم يشعرون بالرضى عن نفسيهما عندما يهاجمان الفلسطينيين بالدبابات .

زادت العلاقات بين الطرفين تأزما بعد العدوان الإسرائيلي على أسطول الحرية الذي انطلق من أربعة دول – قبرص ، تركيا ، اليونان و إيرلندا – في 30 ماي 2010 اتجاه قطاع غزة لكسر الحصار الذي يعيشه القطاع ، ضم الأسطول ستة سفن محملة بالمعونات الإنسانية ، وقد تعرضت البحرية الإسرائيلية لهذا الأسطول الذي خلف تسعة ضحايا معظمهم أتراك أدت هذه الواقعة الى قطع العلاقات بين تركيا و إسرائيل لمدة ستة سنوات ، الذي انتهى باتفاق لتطبيع العلاقات في يونيو 2016 بعد عدة أشهر من المفاوضات السرية ، و التي توصل الطرفان بموجبها إلى دفع إسرائيل حوالي 18 مليون أورو كتعويضات لصالح أسر الضحايا على ان لا تتم مساءلة أي فرد إسرائيلي أو أي ممثل للحكومة الإسرائيلية و الذي على إثره وصل سفير إسرائيل الى أنقرة.

على الرغم من أن مواقف و خطابات حزب العدالة و التنمية فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي و في مقدمته القضية الفلسطينية جاء منتقدا و ضد السياسة الإسرائيلية ، إلا أن هذا لا يعني أن تركيا تعادي إسرائيل أو أنها تسعى إلى تغيير أسس العلاقة بينهما بالشكل الذي يجعل علاقاتها الجديدة مع العرب بديلا لعلاقاتها مع إسرائيل ، بل يمكن القول أن تركيا تسعى إلى تحويل علاقاتها مع إسرائيل من خصم الى رصيد لها في علاقاتها بالمحيط العربي ، و ذلك من خلال إبداء

الرغبة في ممارسة دور الوسيط بين الطرفين و إتباع سياسة متوازنة تقوم على الانخراط الفعال في سير الأحداث و الدليل على ذلك استمرار التعاون التركي الإسرائيلي العسكري إلى يومنا هذا، و الذي يتم من خلال 60 معاهدة سارية المفعول للتعاون المشترك بين البلدين في قضايا الأمن و التعاون العسكري و التعاون الأمني و مكافحة الإرهاب و في مجال الاستخبارات و الصناعات العسكرية و المناورات العسكرية المشتركة و توريد ونقل السلاح ، حيث تحتل تركيا المرتبة الثانية من حيث استيراد الأسلحة من إسرائيل بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، فضلا عن مشروع القرن الذي يمد خطوط النفط و الغاز و الكهرباء و المياه من ميناء جيحن التركي إلى عسقلان إلى أيلات و منها إلى جنوب آسيا (دني، 2014، صفحة 156). هذا ما يفسر الأهمية البالغة لإسرائيل لدى الدوائر السياسية التركية باختلافاتها الأيديولوجية بين علمانية و إسلامية.

رابعا: القفزة النوعية للعلاقات التركية – العربية بعد 2011.

الاهتمام التركي بالقضايا العربية و توجيه سياستها الخارجية اتجاه المنطقة في فترة حكم حزب العدالة و التنمية هو بمثابة استثمار لتركيا على جميع الأصعدة السياسية الاقتصادية و الثقافية ، هذا الاستثمار الذي تجلى من خلال المواقف الإيجابية التي تبنتها أنقرة اتجاه القضايا العربية المركزية كما تطرقنا إليه سابقا ، ما جعلها تتحول إلى طرف مركزي و فعال على أحداث المسرح العربي بعد الغياب الطويل و التهميش النسبي لهذه القضايا خلال العقود السابقة ، و قد شمل هذا الاستثمار المستويين الرسمي من الدول و الفاعلين من غير الدول مثل حركة المقاومة الفلسطينية حماس و حركة الإخوان المسلمين و حزب الله و كذا سياستها اتجاه إسرائيل التي أدت إلى ارتفاع شعبية تركيا لدى الأوساط العربية.

لقد فرضت أحداث الحراك العربي تحديات مركبة ،كما وضعت السياسة الخارجية التركية في مأزق كبير بعد التقارب الكبير مع الدول العربية طيلة العشرة سنوات الأولى من حكم العدالة و التنمية . و قد ضاعفت الطبيعة الفجائية لهذه الأحداث من مأزق المواقف التركية ، أين وجدت نفسها في مفترق طرق ، فإما أن تقف إلى جانب الشعوب الثائرة التي انتفضت لإسقاط أنظمة الحكم السياسية في بلدانها ، أو الحفاظ على علاقاتها الوثيقة مع هذه الأنظمة ، كما شكلت هذه الأحداث تحديات كبيرة لمبادئ السياسة الخارجية التركية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، أما من ناحية أخرى فقد مثلت لها فرصة سانحة لتعزيز دورها في المنطقة العربية لتصبح بمثابة ميزان للقوى فيها ، ما أثار تخوف الغرب منه حيث نشرت صحيفة لوموند الفرنسية مقالا بعنوان : هل نحن على

وشك أن نخسر أمام تركيا ؟ (اراس، 2012، صفحة 44) ، ما أعاد إلى فكرة "عودة العثمانيين الجدد " ،من خلال تحريك تركيا للعرب باستخدام العاطفة الإسلامية للتوحيد بين القوميتين التركية و العربية.

كان على السياسة التركية في ظل هذه الأحداث أن تعيد تموضعها آخذة في عين الاعتبار الأزمة النظامية التي تمز المجتمعات العربية ، والتحولات السياسية الطارئة في تونس، ليبيا مصر اليمن البحرين و تلك المستمرة في سوريا إلى يومنا هذا ، ما حتم عليها فتح آفاق جديدة لدورها الجديد في المنطقة ، حيث لم يعد كافيا امتلاكها قاعدة اقتصادية متينة و دينامية و دبلوماسية نشطة لاكتساب الدور القيادي في المنطقة ، بل أصبح لابد لها من امتلاك إرادة سياسية و رؤية دينامية تعالج من خلالها الصراعات التي تعيشها المنطقة سواء كان صراعا سنيا – شيعيا ، أو تركيا – كرديا ما يكسبها قيمة مضافة في التوازن الإقليمي ،و هي قيمة تتوفر على نموذج الإصلاح السياسي كقدوة في التوليف الناتج بين الديمقراطية و الإسلام السياسي، هذا النموذج الذي بدوره يفسح المجال أمام المصالحة بين الغرب و الإسلام السياسي المعتدل الذي يؤكد حضوره في الثورات العربية . كما دفعت هذه الثورات تركيا إلى إعادة تكييف دورها في المنطقة العربية من أجل استغلال الفرص التي يمكن أن يشكلها لها ، خصوصا بعد أن أكدت هذه الثورات أهمية دور تركيا "**النموذج**" بالنسبة الى دول المنطقة ،هذا ما أكده مستشار رئيس الوزراء التركي إبراهيم كالين حيث أكد انه على عكس ما يرى البعض فإن التغييرات في المنطقة ستعزز موقع تركيا ، و ستخرج رابحة في إطار عالم عربي أكثر ديمقراطية ، معبرا عن قناعته بأن تركيا لا يجب أن تقلق من هذه التغيرات الدراماتيكية لأنها تدرك أن الشعوب العربية تتقدم على حكامها من ناحية النظرة الإيجابية للدور التركي في المنطقة.

و على هذا الأساس كان عليها أن تتعامل مع هذا الحراك السياسي من خلال ثلاثة محاور:

1. التعامل بحذر مع هذا الحراك نظرا لوضعها الجيوسياسي الحساس ، ما دفعها إلى اختيار سياسة حماية الوضع الراهن و مراقبته ،و عدم التورط في مشاكل سياسية مع هذه الدول عملا بمبدأ تصفير المشكلات السياسية مع الجيران ، ما جعلها تحافظ على علاقاتها مع الأنظمة السياسية في هذه الدول ، و في الوقت ذاته أظهرت نوعا من التصدي لعنف تلك الأنظمة اتجاه شعوبها.

2. الاستفادة من الوضع العربي الذي تمر به المنطقة كي تظهر أن لها الفضل على الثورات العربية مما يعود عليها بمكاسب اقتصادية و سياسية لم تكن لتتاح لها لولا هذا الوضع الجديد ، حيث سارعت الى عرض و نقل نموذجها السياسي إلى بعض الدول خاصة مصر و هذا ليس من قبيل رعاية

مصالحها الداخلية فحسب ، بل إن شعورها التراكمي المتزايد في الفترة الأخيرة بضرورة تمثيلها منطقة الشرق الأوسط أدى الى سرعة تحركها في المنطقة.

3ـالرؤية التركية القائمة على ضرورة تشكيل دولي يقوم على نظام أمثل لدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، هذه الرؤية زادت احتمالات مناقشتها و باتت قضية توحيد المنطقة محتمل في ظل هذه الثورات (اراس، 2012، الصفحات 44-45).

غير أن التحولات النظامية التي شهدتها و يشهدها المنطقة العربية جراء الحراك السياسي و الاجتماعي غيرت وجه المنطقة إلى درجة جعل تحقيق هذه الرؤية و نظرية تصفير المشاكل غير قابلة للتطبيق على أرض الواقع ، هذه الأخيرة التي بناها احمد داوود اوغلو على أساس الوضع القائم مع دول الجوار العربي لم يعد لها ما يسندها على أرض الواقع بسبب هذه التقلبات التي فرضتها هذه الأحداث ما جعل تركيا في مأزق ،على الرغم من أن الأولوية القصوى كانت لمصلحتها القومية السياسية و الاقتصادية التي استثمرت فيها في المنطقة طوال الفترة السابقة، ما دفع ببعض الاتجاهات إلى الحديث عن الميكيافيلية التركية نتيجة للتباين في المواقف اتجاه هذه الأحداث .

لقد تأسست المواقف التركية بناءا على رؤية وزير الخارجية احمد داوود اوغلو الذي اعتبر أن ما تعيشه المنطقة العربية من أحداث هو بمثابة تدفق طبيعي للتاريخ و حدث عفوي و ضروري جاء متأخرا ، حيث كان ينبغي أن يحدث في الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي ، كما اعتبر أن ما يحدث في العالم العربي مسار طبيعي للأمور، و أن التغييرات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية ، مشددا على وجوب ابتعاد الزعماء العرب عن الوقوف أمام رياح التغيير

توسعت دائرة تأثير هذه الأحداث على العلاقات التركية العربية لتشمل بعض دول الخليج نظرا لاختلاف مواقفها مع تركيا من الإطاحة بالرئيس مرسي ، الذي اعتبرته تركيا انقلابا في حين دعمته الدول الخليجية ما عدا قطر و على رأسها العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة التي كانت متخوفة من تصدير النموذج التركي إلى المنطقة ، ما دفع بها إلى التمحور حول الأنظمة الملكية من خارج الخليج العربي – الأردن و المغرب – للوقوف في وجه التمدد الديمقراطي الذي أفرزته هذه الأحداث. إضافة الى وضوح خطورة ما يسمى بالإسلام السياسي على بعض الأنظمة . في حين راهن فيه حزب العدالة و التنمية على صعود الإسلام السياسي في مصر لحاجته إلى ظهير سياسي في المنطقة العربية مشابه لأيديولوجيته لدعم نموذجه و نموذج الاستلام السياسي بصفة عامة ، ما أدى إلى إنهاء شهر العسل التركي – الخليجي بصفة خاصة . و نتيجة لهذا التوتر جمدت الإمارات العربية المتحدة صفقات تجارية مع الجانب التركي بقيمة 12 مليار دولار.

الخاتمة

سعت تركيا في علاقتها بالعالم العربي الى تبني مقاربات واستراتيجيات عقلانية تحاول من خلالها إماطة الستار لتلك النظرة السلبية التي تحملها الأوساط العربية الرسمية والغير رسمية باتجاهها عبر الانخراط التركي المتزايد في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية المتعلقة بالمنطقة العربية محاولة بناء تقارب استراتيجي نوعي يمس مختلف المجالات الحيوية والاستراتيجية المشتركة خاصة بعد التقدم الكبير الذي أحرزته تركيا على مستويات التنمية الاقتصادية وحتى على مستويات سياسية أهلتها لتكون قوة اقليمية تقوم بأدوار محورية في عديد المناطق خاصة الشرق الاوسط والعالم العربي والاسلامي، خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم والكشف عن كيفية تلقي وتفاعل تلك المنطقة لهذا الاتجاه التركي الجديد والمتميز سواء على صعيد الحكومات أو الأمم —الرأي العام العربي– .

من خلال ما تم تناوله من خلال هذه الدراسة خرجنا بمجموعة من الاستنتاجات وهي كالآتي:

- لقد كان لتلك التطورات التي شهدتها تركيا سياسيا واقتصاديا دور كبير في تحسين صورة هذه الاخيرة في الوطن العربي خاصة بعد وصول حزب العدالة و التنمية ذو المرجعية الإسلامية إلى الحكم في تركيا سنة 2002،هذه دلالة حقيقة مفادها أنه لا يمكن تجاهل حقيقة أن التيار الإسلامي من أكثر القوى السياسية و الاجتماعية المؤثرة في تركيا.
- الشعور المتزايد لدى الرأي العام التركي و المنظمات و الأحزاب السياسية أن التوجه التركي إلى التعاون مع جيرانها العرب و الأقطار الإسلامية هو الحل الأفضل خاصة بعد المواقف الغربية اتجاه الأزمة القبرصية.
- بدأت السياسة الخارجية التركية الجديدة تتخذ منحى جديد منذ وصول حزب العدالة و التنمية سنة 2002 عن طريق الموازنة في سياستها الخارجية بين التوجه الغربي و التوجه نحو الشرق العربي الإسلامي ، حيث يرتكز برنامجه في السياسة الخارجية على السعي إلى الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي من ناحية ، و تطوير العلاقات مع الأقطار العربية.
- سنحت الفرصة لأحمد داوود أوغلو حين تم إسناده حقيبة وزارة الخارجية التركية في ماي 2009 في الحكومة التركية الثانية لحزب العدالة و التنمية للانتقال بمبادئ نظرية العمق الاستراتيجي من إطارها النظري إلى الواقع العملي ،التحول من التصميم الفكري للسياسات إلى انخراط أكثر واقعية في السياسات الإقليمية و المنظمات الإقليمية و العالمية ،والتأثير إيجابيا في المنطقة العربية تحديدا.

- خصوصية التصور الاقتصادي من أهم سمات السياسة الخارجية التركية خاصة في ظل حاجتها إلى توسعة أسواقها التصديرية من ناحية ، و حاجتها إلى النفط من ناحية أخرى ، ما دفع بها إلى تقوية علاقاتها مع دول كانت لها فيما مضى علاقات محدودة خاصة المنطقة العربية التي رأت فيها سوق كبيرة بإمكانها استيعاب منتجاتها الضخمة.

- **الأبعاد المتعددة وخصوصية السياسة الخارجية التركية الجديدة** تجاه العالم العربي تسعى الحكومة التركية الى تجسيد مبادئ سياستها الخارجية الجديدة خاصة في شقها المتعلق بتصفير المشكلات من خلال صياغة جديدة مبنية على الدفاع و الحماية لمصالحها العامة بدل من المواجهة. يضاف إليها **حقيق مكاسب اقتصادية و توظيف السياسة لخدمة الاقتصاد**.

- يمكن تقسيم المواقف العربية اتجاه التوجه التركي إلى ثلاثة تيارات:

– الذي يرى أن تركيا بتوجهها الجديد و انفتاحها على المنطقة العربية إنما تسعى إلى تحقيق سياستها الأوروبية من خلال أداء الدور الأمريكي في المنطقة و ذلك بتسلم ملفات المنطقة بدلا عن القوى العظمى.

–هذا التوجه التركي مبني أساسا على التحولات الاستراتيجية التي شهدتها و تشهدها تركيا، و إنها تتجه إلى العالم العربي لا من بوابة الاستثمار فقط و إنما كشريك استراتيجي ، و على العرب بلورة رؤية استراتيجية للتعامل معها.

– يرى أن هذا التوجه لا يقتصر فقط على التأثير التركي و دعم نفوذها السياسي و الاقتصادي ، بل يتضمن أيضا مواجهة للتأثير والنفوذ الإيراني خاصة في ظل ميل توازن القوى الإقليمي لصالح إيران ، و تدخلها في الشؤون العربية في إطار مد نفوذها وسيطرتها على العالم العربي خدمة لمصالحها السياسية، الاقتصادية و العسكرية الخاصة.

* هنالك عدة تحديات تواجه التقارب العربي التركي ومنها :

–بعض العرب يعتبرون أن صعود تركيا و إيران بدرجة متقاربة جاء بفعل الضعف الذي يشهده العالم العربي مما يستوجب عند أصحاب هذه النظرة على العرب أن يطوروا رؤية خاصة بهم وان يتحدوا .

–هنالك قلق من بعض الأنظمة العربية من اقتراب حزب العدالة والتنمية التركي من الإسلاميين حيث ان المعارضة السياسية لتلك الأنظمة تأتي من الأحزاب ذات التوجه الإسلامي وهذا يعتبر مصدر قلق عند تلك الأنظمة العربية .

–هناك قضايا مهمة وحساسة بين تركيا والعالم العربي لم تجد لها حلا وبقيت معلقة إلى الآن مثل قضية المياه وهذا من شأنه أن يحد من تأثير وحركية تركيا داخل المنطقة العربية.

–التحدي المتعلق بأهمية أجندة تركيا الإصلاحية التي تؤرق مضجع الكثير من الأنظمة داخل المنطقة العربية وهذا من شأنه أن يؤثر على طبيعة التعامل رسمي بين الحكومة التركية الجديدة وتلك النظم القائمة وفي نفس الوقت دورها في استقطاب دعاة الإصلاح الداخلي وحتى دعاة الإصلاح في كامل العالم العربي خاصة في ظل نجاح تجربة تركيا في مجال نجاح الإسلام السياسي وصعوده في تركيا .

قائمة المصادر

أحمد عبد العزيز محمود ، تركيا في القرن العشرين ، المكتب الجامعي الحديث ، د ط ، 2012

أحمد النعيمي ، تركيا بين الموروث الاسلامي و الاتجاه العلماني ، دار الجنان للنشر و التوزيع ، عمان ، ط 1 ، 2011

احمد داوود اوغلو ، العمق الاستراتيجي : موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية ، ترجمة جابر ثلجي و طارق عبد الجليل ، مركز الجزيرة للدراسات ، ط 1 ، الدوحة ، قطر .

أحمد ملي و آخرون ، العلاقات العربية ـ التركية ، حلقة نقاشية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مارس 2016.

إيمان دني ، الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، مكتبة الوفاء القانونية ، الطبعة الاولى ، الإسكندرية ، 2014.

بولنت اراس و آخرون ، التحول التركي اتجاه المنطقة العربية ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، ط1 ، عمان 2012.

راغب السرجاني، قصة اردوغان ، أقلام للنشر و التوزيع و الترجمة ، ط 4 ، القاهرة ، 2012.

سمير العيطة و آخرون ، العرب و تركيا : تحديات الحاضر و رهانات المستقبل ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، ط 1 ، الدوحة ، قطر ، 2012

علي حسين باكير و آخرون ، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج ، مركز الجزيرة للدراسات ، دط ، جوان 2009.

فيليب روبنس ، تركيا و الشرق الأوسط ، ترجمة ميخائيل نجم خوري ، دار قرطبة للنشر و التوثيق و الأبحاث ، ط 1 ، 1994.

فتيحة ليتيم ، تركيا و الدور الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط ، مجلة الفكر ، العدد الخامس.

محمد نور الدين ، 75 عاما على الجمهورية التركية : نظرة عامة على إشكالية الاوربة ، مجلة شؤون الشرق الأوسط ، العدد 73 ، جوان 1998.

محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة ، مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق ، ط 1 ، بيروت ، لبنان ، 1998.

معين حداد ، الشرق الأوسط : دراسة جيوبوليتيكية ، قضايا الأرض و النفط و المياه ، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، ط1 ، بيروت.

مصطفى جاسم حسين ، الدور الإقليمي التركي للمدة من2002 الى 2010 ، مجلة السياسة الدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 20 ، 2012.

مليحة بنلي التونيشيك ، تركيا بعيون عربية ، ترجمة مركز الشرق للدراسات الإقليمية و الإستراتيجية ، سلسلة تحليل السياسة الخارجية ، العدد 11 ، القاهرة

ميشال نوفل ، تركيا في العالم العربي ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، الغدد 92 ، 2012.

ميشال نوفل ، عودة تركيا إلى الشرق : الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط 1 ، بيروت ، 2010.

محمود شاكر ، التاريخ الإسلامي : التاريخ المعاصر لتركيا 1924 ـ 1989 ، المكتب الاسلامي ، ط 2 ، 1996.

هاينتس كرامر ، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ، ترجمة فاضل جتكر ، مكتبة العبيكان ، ط 1 ، 2001
وليد رضوان ، العلاقات العربية ـ التركية : دور اليهود و التحالفات الدولية و الإقليمية في العلاقات العربية ـ التركية– العلاقات التركية ـ السورية– نموذجا ، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، ط 1 ، بيروت ، لبنان ، 2006.
والي نصر، عندما ينهض الشيعة ، مجلة فورين افيرز ، جويلية و أوت 2006.
لقاء مكي ، تركيا صراع الهوية ، الجزيرة نت للبحوث و الدراسات ، أكتوبر 2006
كرم اكتم ، تركيا الأمة الغاضبة ، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ، سطور الجديدية ، ط 1 ، 2011.
التحولات الكبرى : مستقبل العالم الإسلامي بعد مائة عام من الحرب العالمية الأولى ، تقرير صادر عن مجلة البيان ، الإصدار 11 ، الرياض ، 2014.